

Distr.: General
16 January 2023
Arabic
Original: English



الاستعراض الداخلي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - أعرب مجلس الأمن، في قراره 2640 (2022)، عن تأييده لاقتراحي بإجراء استعراض داخلي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وطلب أن يقدم هذا الاستعراض تحليلاً مفصلاً للتحديات السياسية والأمنية التي كان لها تأثير على قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها؛ وتقييماً للتعاون مع السلطات المضيفة والقيود المفروضة على الحركة؛ وتوصيات بشأن الظروف اللازمة لكي تواصل البعثة المتكاملة عملها، ودعم تحسين الحالة السياسية والأمنية، وإنجاز المهام المسندة إليها لتعزيز متانة موقفها وقدرتها العملية على حماية المدنيين، بما يتفق تماماً مع مبادئ حفظ السلام؛ وخيارات بشأن تشكيل البعثة ومستويات قوتها والحد الأقصى للأفراد النظاميين فيها في المستقبل. ويتضمن هذا التقرير نتائج وتوصيات الاستعراض الداخلي.

2 - وبدأ الاستعراض في تموز/يوليه 2022 كتمرين مشترك بين البعثة المتكاملة ومقر الأمم المتحدة، بقيادة إدارة عمليات السلام بالأمانة العامة، وبالتشاور مع فريق الأمم المتحدة القطري. وخُصِّصت المرحلة الأولى لإعداد تحليل مستكمل للنزاع ولإجراء عملية تقييم لتنفيذ الولاية، تلتها دراسة لتشكيل البعثة للتأكد مما إذا كان لا يزال يراعي السياق الحالي. وفي الفترة من 26 تشرين الأول/أكتوبر إلى 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، انضم فريق تقني من الأمانة العامة، يضم موظفين من إدارة عمليات السلام ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلى فريق الاستعراض التابع للبعثة لإجراء مناقشات على مستوى العمل مع السلطات الانتقالية في مالي وفريق الأمم المتحدة القطري وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر وأوائل كانون الأول/ديسمبر، أجرى وكيل الأمين العام لعمليات السلام، وممثلي الخاص لمالي، والأمانة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، مشاورات مع الجزائر، والدول الأفريقية ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، فضلاً عن الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي. وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، شارك وكيل الأمين العام لعمليات السلام وممثلي الخاص لمالي في اجتماع ترأسه وزير خارجية مالي مع الوزراء



المعنيين والتقى بالرئيس الانتقالي. وسلمت السلطات المالية مذكرة تبين أولوياتها وتوقعاتها من الاستعراض (انظر المرفق).

ثانياً - تطور الحالة

ألف - التطورات بوجه عام

3 - منذ أزمة عام 2012، استثمرت الجهات الفاعلة الدولية بكثافة في تعزيز قدرة السلطات المالية على حماية أراضيها وشعبها. وعملاً بقرار مجلس الأمن 2100 (2013)، نُشرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي حلت محل بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية في تموز/يوليه 2013، كجزء من استجابة دولية أكبر للأزمة المتعددة الأوجه التي تواجه مالي. وشمل هذا الهيكل، الذي توسع بمرور الوقت، عملية سيرفال الفرنسية، التي تحولت إلى عملية بارخان في عام 2014؛ وعملية نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء بقيادة الاتحاد الأفريقي، التي أُعلن عن انطلاقها في آذار/مارس 2013؛ وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في عام 2014؛ والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي تضم بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، والتي أُعلن عن انطلاقها في عام 2017؛ وقوة تاكوبا المكونة من قوات خاصة من بلدان أوروبية، التي أُعلن عن انطلاقها في عام 2020. ومنذ ذلك الحين، تطور الهيكل، على النحو المبين في الفقرات 11 إلى 13 أدناه.

4 - وأنشئت البعثة المتكاملة بهدف أساسي هو دعم تنفيذ الاتفاق المبدئي بشأن الانتخابات الرئاسية ومحادثات السلام الشاملة في مالي في حزيران/يونيه 2013 وتسهيل توقيع اتفاق سلام نهائي بين حكومة مالي والحركات المسلحة التي تنشط في الجزء الشمالي من مالي، وهو هدف قد تحقق في عام 2015 بفضل جهود الوساطة التي قادتها الجزائر بمشاركة العديد من أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك الأمم المتحدة. وأدى التآزر القائم بين عملية سيرفال، المكلفة بتنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب، والبعثة المتكاملة، التي أنيطت بها ولاية حماية المدنيين، إلى تحسين الحالة الأمنية في الشمال في البداية. ومع ذلك، تآكلت تلك المكاسب، ابتداءً من عام 2016، مع زيادة كبيرة في العنف المسلح من قبل الشبكات الإرهابية والإجرامية في شمال ووسط مالي. ومنذ البداية، دعت بعض الجهات الفاعلة في مالي وعلى الصعيد الإقليمي إلى إنشاء قوة تابعة للأمم المتحدة للقيام بعمليات قتالية ضد الجماعات المسلحة الإرهابية، وهو طلب لم يؤيده مجلس الأمن. وعلى الرغم من قوة ولاية البعثة المتكاملة، فإنها تظل في جوهرها ولاية من ولايات حفظ السلام. وقد وضع ذلك البعثة في موقف حساس: فبسبب عجز حفظ السلام عن تلبية توقعات سكان مالي وبعض الجهات الفاعلة الإقليمية، يتعرضون للانتقاد باستمرار حتى وهم يبذلون قصارى جهدهم لتنفيذ ولاية البعثة في مجال حفظ السلام باعتماد الموقف الاستباقي والصارم المتسم بالمرونة والسرعة على نحو ما يطلبه مجلس الأمن.

5 - إن انتشار انعدام الأمن هو نتيجة لعدة عوامل: عدم الاستقرار الذي طال أمده في ليبيا منذ عام 2011 والإجراءات المتخذة على الصعيد الدولي، فضلاً عن انعدام الأمن في منطقة الساحل ككل؛ والتحديات المستمرة التي تواجه الإدارة الداخلية في مالي في سياق يتسم بمظالم طويلة الأمد تعرضت لها المجتمعات المحلية أو المناطق التي تعتبر نفسها مهمشة؛ والجماعات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية، مثل

تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، التي تستغل النزاعات المحلية والديناميات القبلية، فضلا عن التنافس على الموارد المحدودة بين الرعاة والمزارعين، التي تفاقمته بسبب تغير المناخ؛ وانتشار شبكات الجريمة المنظمة التي تحاول جاهدة السيطرة على طرق الاتجار غير المشروع والموارد المربحة، بما في ذلك تعدين الذهب بالوسائل الحرفية.

6 - وفي أعقاب تمرد عام 2012 في شمال مالي، عززت جماعات تابعة لتنظيم القاعدة تحالفاتها مع الجهات الفاعلة المحلية. وفي وسط البلد، استقادت الجماعة المعروفة الآن باسم كتيبة ماسينا التابعة لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين من نقاط ضعف الدولة وعجزها عن تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية. وفي الوقت الراهن، لا يتجاوز وجود الدولة 22 في المائة في المنطقتين الوسطى والشمالية، في ظل إغلاق 1 950 مدرسة، وهو ما أثر على 587 400 طفل في وسط وشمال البلد، ويحتاج 1,8 مليون شخص حاليا إلى مساعدات غذائية. وعلاوة على ذلك، لا يزال نطاق التهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع يتوسع في جميع أنحاء مالي، مع زيادة الخسائر البشرية ذات الصلة بنسبة 71 في المائة من عام 2015 إلى عام 2022، حيث بلغت في المجموع 13 حالة وفاة في عام 2022. وتدل كل هذه الوقائع على أن البعثة المتكاملة هي عملية لحفظ السلام في مكان لا يوجد فيه سلام يُحفظ.

7 - وزادت الديناميات دون الإقليمية من تفاقم الحالة. ومالي نقطة عبور رئيسية على طرق التجارة الإقليمية، بما في ذلك الشبكات الإجرامية، نحو خليج غينيا وشمال أفريقيا وأوروبا. وقد شجع هذا الواقع، مقترنا بالديناميات العابرة للحدود، على امتداد عدم الاستقرار إلى البلدان المجاورة، مثل بوركينا فاسو، وعلى طول الحدود مع النيجر. وفي الوقت نفسه، أثر انعدام الأمن بشكل متزايد على جنوب مالي، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن شبكات الاتجار بالأسلحة والمخدرات والوقود والذهب، في جملة أمور أخرى، في منطقة ليبتاكو - غورما يجري تعطيلها بسبب جهود مكافحة الإرهاب، مما دفع الجماعات المسلحة الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة إلى تأمين طرق الاتجار جنوبا، داخل حدود مالي وخارجها.

8 - وعلى هذه الخلفية، في أيلول/سبتمبر 2022، أنشأت الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، بقيادة الرئيس السابق للنيجر، محمدو إيسوفو. وهذا الفريق مكلف بتقييم الحالة في منطقة الساحل وتقديم توصيات بشأن سبل تعزيز المشاركة الدولية ووضع التدابير اللازمة للتصدي للتحديات القائمة، بما في ذلك التحديات التي تفاقمته بسبب تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، اتخذت مؤخرا عدة مبادرات لتعزيز مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، بما في ذلك من جانب لجنة الأركان العملية المشتركة لمنطقة الساحل، المؤلفة من الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر، ومبادرة أكرا، التي تضم بنن وبوركينا فاسو وتوغو وغانا وكوت ديفوار ومالي والنيجر. وقرر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا أن يعملوا على وجه السرعة على تشغيل القوة الاحتياطية لمكافحة الإرهاب في المنطقة.

9 - وأدى الإحباط الشعبي بسبب عجز الدولة عن احتواء الأزمات الأمنية المتعددة، والانتهاكات بالفساد، وضعف أداء إدارة الرئيس السابق، إبراهيم بوبكر كيتا، إلى جانب الشكوك الواسعة النطاق في أن حكومته قد تلاعبت بنتائج الانتخابات التشريعية لعام 2020، إلى اندلاع احتجاجات جماهيرية، لا سيما في باماكو، بلغت ذروتها حيث أدت إلى انقلاب في آب/أغسطس 2020. وبعد سبعة أشهر من تنصيب الحكومة الانتقالية التي يقودها مدنيون، أطاح بها الجيش وحل محلها العقيد عاصمي غويتا، كرئيس انتقالي، وشوغيل مايبغا، رئيسا للوزراء.

10 - وبعد أشهر من الجمود والتوتر، تميزت بفرض عقوبات إقليمية وتدابير مضادة من قبل مالي، تم التوصل إلى اتفاق في تموز/يوليه 2022 بين مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الجداول الزمنية للمرحلة الانتقالية، وتمديد الفترة الانتقالية حتى نهاية آذار/مارس 2024. وأدى هذا التركيز على الانتقال السياسي إلى صرف الانتباه عن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

باء - التحولات في الهيكل الأمني

11 - شهدت الأشهر الـ 18 الماضية إعادة هيكلة كبيرة للشراكات الدولية التي تقيمها مالي، حيث أكدت السلطات الانتقالية أنها تسترشد في عملها بالمبادئ التالية: احترام سيادة مالي، واحترام الخيارات الاستراتيجية وخيارات الشراكة التي تتخذها مالي، والأهمية المحورية التي تكتسيها المصالح الحيوية للشعب المالي في صنع القرار. وفي هذا السياق، عززت مالي علاقتها القائمة مع الاتحاد الروسي. وفي المقابل، تدهورت علاقاتها مع فرنسا، شريكها الأمني منذ فترة طويلة، وكذلك مع بلدان أخرى، بسبب مخاوفها إزاء وجود أفراد من أجنبية ينتمون إلى مجموعة فاغنر لدعم القوات المسلحة المالية والإطار التشغيلي الذي يعملون ضمنه. وفي حين ذكرت حكومة مالي أنه لم يُنشر في مالي سوى المدربين العسكريين في إطار اتفاق أبرم مع الاتحاد الروسي، فقد أشار المسؤولون الروس علناً إلى وجود مجموعة فاغنر في البلد.

12 - وفي شباط/فبراير 2022، أعلنت فرنسا والدول الأوروبية الأخرى العاملة في إطار عملية بارخان وقوة تاكوبا انسحابها من مالي، مشيرة إلى أن الشروط التي تستدعي استمرار وجودها لم تعد قائمة. وقد اكتملت عمليات الانسحاب تلك في آب/أغسطس. وأوقفت بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي دعمها لبناء قدرات قوات الدفاع والأمن المالية في نيسان/أبريل 2022، باستثناء التدريب في مجال حقوق الإنسان. وأعلنت مالي من جانبها انسحابها من المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في أيار/مايو 2022، في ظل نقل مقر القوات المشترك من بامكو إلى انجمينا.

13 - وفيما يتعلق بالبعثة المتكاملة، ابتداء من عام 2022، حدثت تحولات كبيرة في طرائق التنسيق والتعاون السابقة، حيث وضعت السلطات شروطاً وقيوداً إضافية، على النحو المفصل أدناه.

ثالثاً - نظرة إلى الوراء: الإنجازات الرئيسية التي حققتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة

المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وما واجهها من تحديات

ألف - عملية السلام

14 - لقد أحرزت بعض الإنجازات في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام 2015، بما في ذلك إنهاء العداء المسلح بين الأطراف، مع قيام اللجنة التقنية المعنية بالأمن، برئاسة البعثة المتكاملة، بمراقبة وقف إطلاق النار. وعلاوة على ذلك، أنشئت سلطات مؤقتة في الشمال، كما أنشئت مناطق جديدة. وفي عام 2021، أدمج العديد من ممثلي الحركات الموقعة على الاتفاق في المؤسسات الانتقالية. وأضحت النساء، اللاتي لم يشاركن في محادثات السلام، ممثلات الآن في آليات رصد الاتفاق.

15 - وبدعم من البعثة المتكاملة، خضع 2 300 مقاتل لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعجلة، وأدمج 1 765 منهم في أربع وحدات أعيد تشكيلها في الشمال. وفي كيدال، كان وصول وحدة من هذا القبيل في عام 2019 بمثابة أول وجود رسمي لقوات الدفاع الوطني هناك منذ عام 2014.

وفي آب/أغسطس 2022، خلال الاجتماع الرفيع المستوى لاتخاذ القرارات الذي طال انتظاره، جرى تأييد اقتراح الحكومة بدمج 26 000 مقاتل في هياكل الدولة وأنشئت لجنة مخصصة لمعالجة قضايا الرتب وتسلسل القيادة. وقد وضعت عدة سياسات وخطط عمل بشأن إصلاح قطاع الأمن بمساعدة البعثة. وأُحرز أيضا تقدم في مجال العدالة والمصالحة، بما في ذلك في ظل استكمال عمل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة. وأخيرا، تم الاتفاق على 16 مشروعاً اجتماعيا واقتصاديا رائدا، بما في ذلك تسعة مشاريع للمناطق الشمالية، بتكلفة تقدر بمبلغ 38,5 مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية.

16 - ومع ذلك، فإن عملية التنفيذ، المخطط لها لفترة تتراوح بين 18 و 24 شهرا، كانت بطيئة، بسبب انعدام الثقة السائد بين الأطراف، وتشرذم الحركات بمرور الوقت، والتحفظات بشأن الاتفاق لدى بعض شرائح سكان مالي وأصحاب المصلحة، ولا سيما في جنوب مالي. وحال عدم التوصل إلى اتفاق بين الأطراف دون استكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعجلة التي استهدفت 3 000 مقاتل، في حين لم تتحقق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيد العالمي بسبب الخلافات بشأن تسلسل القيادة والرتب. ولم تبدأ اللجنة المخصصة المشار إليها أعلاه عملها بعد. وتأخرت الإصلاحات المؤسسية الرئيسية، بما في ذلك إنشاء مجلس للشيخوخ. ويتضمن المشروع الأولي للدستور، المقدم في تشرين الأول/أكتوبر 2022، أحكاما تعالج هذه المسائل. وعادت الإدارة المحلية والخدمات الأساسية في حدها الأدنى، في حين أن الحالة الأمنية في أجزاء كبيرة من الشمال قد تدهورت تدهورا خطيرا.

17 - وقد تأثر أداء آليات الرصد - التي توفر البعثة المتكاملة أمانتها - بالتوترات بين الأطراف. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى آب/أغسطس 2022، لم تتمكن لجنة متابعة الاتفاق من الاجتماع بسبب الخلافات بين الحكومة وتنسيقية حركات أزواد. ولم تستأنف لجنة متابعة الاتفاق اجتماعاتها العادية إلا بعد الاجتماع الرفيع المستوى لاتخاذ القرارات والدورة الرفيعة المستوى للجنة في أيلول/سبتمبر. وقد ظهرت مشاكل جديدة منذ ذلك الحين، ترتبط بالخلافات القائمة بشأن مستوى تمثيل الحكومة في اجتماعات اللجنة ومسائل أخرى. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، شككت الحركات الموقعة على الاتفاق في جدوى الاتفاق وأعلنت تعليق مشاركتها في آليات الرصد وعملية التنفيذ، في انتظار عقد اجتماع مع فريق الوساطة الدولي في مكان محايد. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت الجهود التي يبذلها فريق الوساطة جارية للمساعدة في التغلب على تلك التحديات.

باء - عملية الانتقال السياسي

18 - في تشرين الأول/أكتوبر 2020، وفي أعقاب الانقلاب الذي وقع في آب/أغسطس 2020، طلب مجلس الأمن إلى البعثة المتكاملة دعم الانتقال السياسي كأولوية استراتيجية (انظر S/PRST/2020/10)، على غرار ما قام به أيضا في قراره 2584 (2021) الذي يقضي بتجديد ولاية البعثة. وفي هذا السياق، بُذلت جهود متواصلة، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في إطار لجنة المتابعة المحلية المعنية بالمرحلة الانتقالية، لتسهيل إعادة إرساء النظام الدستوري بحلول شباط/فبراير 2022. وأضحيت هذه الجهود أكثر أهمية بعد الانقلاب الثاني الذي وقع في أيار/مايو 2021، حيث سعت السلطات الجديدة إلى تمديد الجداول الزمنية المتفق عليها، مما أدى إلى توترات مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفرض عقوبات شاملة في كانون الثاني/يناير 2022. وشاركت البعثة المتكاملة في المناقشات بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومالي التي أسفرت عن اتفاق لاختتام المرحلة

الانتقالية بحلول آذار/مارس 2024 ورفع العقوبات الاقتصادية والمالية في تموز/يوليه 2022. وإلى جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، تشكل البعثة المتكاملة جزءا من الآلية السياسية والتقنية ذات المستويين المكلفة برصد الجدول الزمني للإصلاحات السياسية والمؤسسية.

19 - ومنذ حزيران/يونيه 2022، اتخذت عدة خطوات للمضي قدما في العملية الانتقالية، بما في ذلك اعتماد القانون الانتخابي في ذلك الشهر، مما أتاح إنشاء الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات؛ وإعداد مشروع أولي للدستور؛ واستكمال التحديث السنوي للقائمة الانتخابية؛ والشروع في صياغة التشريعات المتعلقة بإعادة التنظيم الإقليمي والإداري والمسائل الأخرى ذات الصلة. وتقدم البعثة الدعم التقني واللوجستي لهذه الجهود، كما فعلت في الانتخابات السابقة.

جيم - تحقيق الاستقرار في وسط البلد

20 - منذ عام 2016، يعاني وسط مالي، الذي يمثل 30 في المائة من سكان البلد، من العنف المرتبط بالتنافس على الموارد الطبيعية وعوامل أخرى، وهو العنف الذي يتفاقم بسبب وجود الجماعات الإرهابية وجماعات الدفاع عن النفس، فضلا عن الميليشيات. وقد أسفر العنف المرتبط بالنزاع عن مقتل الآلاف من المدنيين، وقوّض التماسك الاجتماعي، وخفض الناتج الاقتصادي للمنطقة إلى حد كبير. كما ازدادت انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وكذلك الاحتياجات الإنسانية. ويحدث أكثر من ثلثي جميع حوادث الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في مالي في المناطق الوسطى، التي تشهد أيضا أكبر عدد من إغلاق المدارس وتستضيف 54 في المائة من إجمالي عدد المشردين داخليا في مالي والعديد من اللاجئين من البلدان المجاورة.

21 - وفي أعقاب وضع الخطة الشاملة لإعادة توطيد وجود الدولة في وسط مالي لعام 2017 من أجل دعم إعادة بسط سلطة الدولة تدريجيا، أنشأت الحكومة في عام 2019 الإطار السياسي لمعالجة الأزمة السائدة في وسط مالي، بتنسيق من أمانة دائمة. وفي أيلول/سبتمبر 2022، اعتمدت الحكومة استراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط البلد وخطة عملها للفترة 2022-2024. وتدور الاستراتيجية حول أربعة محاور هي: (أ) السلام والأمن والتماسك الاجتماعي؛ (ب) الحوكمة والعدالة؛ (ج) العمل الإنساني والإنعاش الاقتصادي؛ (د) التنسيق والاتصال. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2021، كثفت السلطات عملياتها العسكرية في وسط البلد، وهي العمليات التي لم تلغ بعد حالة انعدام الأمن بشكل مستدام، على الرغم من تحقيق بعض المكاسب. وقد شابت بعض هذه العمليات ادعاءات بحدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تحققت منها البعثة المتكاملة وتورط فيها أفراد أمن أجنبي، وهو تأكيد لا تزال السلطات المالية ترفضه.

22 - وطلب مجلس الأمن في قراره 2480 (2019) من البعثة تسهيل تنفيذ السلطات المالية لاستراتيجية شاملة وجامعة ومركزة على السياسة لتحقيق الاستقرار في وسط مالي في حدود الموارد المتاحة. وفي حين بذلت البعثة المتكاملة قصارى جهدها في إطار خطة التكيف لعام 2020، فقد تجاوزت قدراتها في غياب وضع موارد إضافية تحت تصرفها. ولأنها ليست في وضع يمكنها من تنفيذ ولايتها بالكامل، فقد تعرضت لانتقادات متزايدة من السلطات المالية والسكان. ومع ذلك، قدمت البعثة المتكاملة دعما لوجستيا وتقنيا لتصميم استراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط البلد ووضعت بعد ذلك خطة لمراقبة تنفيذها. وفي الميدان، يسرت البعثة المتكاملة، بما في ذلك بالتنسيق مع السلطات المحلية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إبرام 33 اتفاقا للسلام، أسهمت في الحد من العنف في المناطق المعنية ويسرت استئناف الإنتاج الزراعي

والرعوي. وقد ساعدت البعثة المؤسسات القضائية والإصلاحية، وساهمت في تعزيز الثقة بين قوات الدفاع والأمن المالية والسكان المحليين، بوسائل منها على سبيل المثال وضع مشروع تجريبي في منطقة دوينترا في الفترة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه 2022، كما قامت بدعم الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التجديدية. وشملت الأنشطة الأخرى قيام العنصر النظامي بدوريات منتظمة في سيفاري - موبتي ودوينترا؛ وإنشاء قواعد عمليات مؤقتة في المناطق المعرضة للخطر (لا سيما أوغوساغو منذ عام 2020 ودونا - بن في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس 2020، وكلاهما في منطقة باندياغارا)؛ وحماية البنية التحتية والطرق الرئيسية، كما في حالة محور سيفاري - باندياغارا. وفيما يتعلق بإعادة بسط سلطة الدولة، يسرت البعثة إصلاح البنية التحتية الإدارية، فيما يخص جهات منها قوات الأمن المالية، وتوفير الخدمات الاجتماعية، فضلا عن الدعم المحدود لقوات الدفاع والأمن المالية تمشيا مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها.

23 - وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن عدم وجود موارد كافية يحد بشكل خطير من قدرة البعثة المتكاملة على أداء ولايتها بالكامل في وسط البلد. وأدت الحالة الأمنية، بما في ذلك التهديدات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والقيود المفروضة مؤخرا وغيرها من القيود المفروضة على الوصول، إلى زيادة التأثير سلبا على فعالية البعثة، بما في ذلك من خلال الحوار المباشر مع المجتمعات المحلية.

دال - حماية المدنيين

24 - تشكل حماية المدنيين، دون المساس بالمسؤولية الأساسية لحكومة البلد المضيف، أولوية شاملة كلفت بها البعثة المتكاملة منذ عام 2017. وفي الوقت الحاضر، تقع معظم الحوادث المتعلقة بحماية المدنيين في المناطق المتنازع عليها في وسط وشمال شرق مالي، وهي ناتجة إما عن الاشتباكات بين الدولة والجماعات المتطرفة العنيفة أو بين جماعات الدفاع عن النفس، أو عن الهجمات المتعمدة التي تشنها الجماعات المتطرفة العنيفة ضد المدنيين. وفي منطقتي غاو وميناكا، وسعت الجماعات المسلحة المتطرفة نطاق انتشارها، مما أدى إلى ارتفاع مستويات العنف والتشريد الداخلي لأكثر من 30 000 شخص في غضون بضعة أشهر. وحتى 15 أيلول/سبتمبر 2022، احتاج 5,3 ملايين شخص إلى مساعدات إنسانية، وشُرد أكثر من 440 000 شخص داخليا في جميع أنحاء البلد، بزيادة قدرها 25 في المائة في العامين الماضيين. وازداد العنف الجنسي والجسدي في مالي بنسبة 40 في المائة منذ عام 2020. كما تأثر الأطفال بشكل خاص، حيث تم تجنيد أكثر من 2 000 طفل أو استخدامهم من قبل الجماعات المسلحة منذ عام 2014.

25 - وفي هذا السياق، وضعت البعثة آلية للإنذار المبكر والاستجابة السريعة كأداة لإصدار الإنذارات في الوقت المناسب بشأن المخاطر المحتملة على المدنيين والشروع في وضع تدابير كافية للاستجابة من جانب البعثة المتكاملة بالتعاون مع القوات المالية. ودعما للهدف الأخير، بُذلت جهود لحماية المراكز الحضرية من خطر امتداد العنف الطائفي إلى المناطق الريفية، بما في ذلك في الأسواق الأسبوعية، والهجمات على البنية التحتية الحيوية. ومن السمات الرئيسية لهذه الأنشطة إنشاء قواعد عمليات مؤقتة، وهي قواعد أساسية لتحقيق الاستقرار في مناطق معينة وتيسير المصالحة. ومن بين الجهود التي بذلتها البعثة أيضا بناء قدرات نظام العدالة الجنائية، ودعم البنية التحتية لتيسير إعادة بسط سلطة الدولة، وتشجيع تحسين العلاقات بين قوات الدفاع والأمن المالية والسكان المحليين. ووفرت البعثة المتكاملة التوعية بمخاطر

المتفجرات وتوعية المجتمعات المحلية المتضررة؛ وقامت بإنشاء آلية للاستجابة السريعة لمساعدة الناجين من مخاطر المتفجرات؛ ووطرت قدرة منظمات المجتمع المدني فيما يخص الأنشطة المتعلقة بالألغام، مع القيام في نفس الوقت بتنسيق الاستجابة الإنسانية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام لإتاحة تحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وعلى نطاق أوسع، ساعدت البعثة المتكاملة في الحفاظ على الأمن النسبي في المواقع التي تحظى فيها بوجود دائم.

26 - ومع ذلك، لا تزال الحالة على أرض الواقع تثير قلقا بالغا. وتزيد القيود المفروضة على الموارد والقدرات، فضلا عن القيود المفروضة على إمكانية الوصول، من صعوبة قيام العنصر النظامي التابع للبعثة المتكاملة بتوفير الحماية المادية، ومن صعوبة وصول الركائز المدنية إلى السكان المحتاجين. وفي نهاية المطاف، لن يؤدي إلى تحسين حياة المدنيين بشكل هادف ودائم سوى اتباع السلطات المالية نهجا متكاملًا لتعزيز التماسك الاجتماعي، والاستجابة للاحتياجات الأساسية للسكان المحليين، وضمان احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في سياق تنفيذ العمليات العسكرية، ومكافحة الإفلات من العقاب.

هاء - حقوق الإنسان والحماية

27 - أولت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، منذ نشرها، اهتماما مستمرا لمسائل حقوق الإنسان وبيئة الحماية، مع التركيز على رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والتحقيق فيها والإبلاغ عنها علناً. وفي هذا الصدد، نُشرت مذكرات ربع سنوية منذ عام 2020، بالإضافة إلى الدعم المقدم إلى آليات الأمم المتحدة الأخرى التي تقدم أيضا تقارير عن حقوق الإنسان في مالي. وفي عام 2022 وحده، أُجري 35 تحقيقا خاصا في الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها جهات فاعلة حكومية وغير حكومية. وأتاحت البعثة أيضا بناء القدرات وأنواعا أخرى من الدعم للمجتمع المدني وهيكل الدولة المعنية وقوات الدفاع والأمن المالية، بما في ذلك تدريب أفراد الدفاع. وركزت الجهود أيضا على العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وعلى الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. وفي هذا السياق، وقعت الحكومة بيبانا مشتركا بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في عام 2019، في حين التزمت الحركتان الرئيسيتان الموقعتان على الاتفاق بخطط عمل بشأن حماية الطفل في عامي 2017 و 2021، على التوالي. وفي عام 2022، أجرت البعثة المتكاملة 195 تقييما للمخاطر على قوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك قوات الدفاع والأمن المالية، قبل تقديم المساعدة.

28 - وقد بذلت هذه الجهود في بيئة صعبة بشكل خاص، اتسمت بتجدد الهجمات ضد المدنيين من جانب الجماعات الإرهابية، في وسط وشمال البلد على حد سواء، ولا سيما في منطقتي ميناكا وغاو، وبأعمال جماعات الدفاع عن النفس. ومما يثير القلق أيضا الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبت خلال العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة المالية، بما في ذلك تلك التي يشارك فيها أفراد أمن أجنب. وفي الفترة من تموز/يوليه 2021 إلى حزيران/يونيه 2022، وثقت البعثة المتكاملة 1 883 حادثا من الحوادث المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي حين أن الالتزام الذي أعربت عنه الحكومة بدعم حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والجهود ذات الصلة أمر جدير بالترحيب، فإن الإفلات من العقاب وانعدام المساءلة لا يزالان يشكلان تحديين خطيرين. وعلاوة على ذلك، أثرت القيود المفروضة على حرية التنقل تأثيرا سلبيا أيضا على قدرة البعثة على إجراء تحقيقات في الموقع، مما يشير إلى الحاجة إلى مزيد من التعاون من جانب السلطات. وأخيرا، مع دخول مالي عاما حاسما فيما يخص العملية الانتخابية، أضحت احترام الحريات

والحقوق الأساسية أكثر إلحاحا لإجراء عملية نزيهة وضمان إجراء انتخابات ذات مصداقية. وشهد العام الماضي اتجاها مقلقا اتسم بتقلص الحيز المدني، بما في ذلك دور وسائل الإعلام والمعارضة السياسية.

واو - تحقيق الاستقرار والإنعاش ومسائل أخرى ذات صلة بالموضوع

29 - لقد سهلت البعثة المتكاملة، منذ إنشائها، تنفيذ 863 مشروعا سريع الأثر، بقيمة 34,6 مليون دولار، و 282 مشروعا آخر من خلال الصندوق الاستثماري لدعم السلام والأمن في مالي، المدعوم بمساهمات المانحين التي يبلغ مجموعها 101 مليون دولار. وتؤدي هذه المشاريع دورا رئيسيا في النهوض بالأولويات الاستراتيجية المقررة، ولا سيما عن طريق تحقيق مكاسب السلام لصالح السكان وتمكين ممثلي الدول من العودة. وبالإستفادة من وجود البعثة وإمكانية وصولها في جميع أنحاء شمال ووسط مالي، مكنت هذه المشاريع، في جملة أمور أخرى، من تركيب مصابيح الشوارع التي تعمل بالطاقة الشمسية، وبناء وإعادة تأهيل مراكز الدرك والشرطة وكذلك نقاط التفتيش الأمنية، وبناء خنادق أمنية في ضواحي المدن. كما تم توفير التمويل لإعادة تأهيل البنية التحتية أو تشييدها (الجسور في منطقة بانديا غارا ومهابط الطائرات في كيدال وميناكا وغاو، من بين بنى تحتية أخرى)، والمياه والصرف الصحي، والزراعة، والصحة، والمبادرات الثقافية والإعلامية.

30 - وبالإضافة إلى ذلك، بذلت البعثة، منذ نشرها، جهودا حثيثة لزيادة الحصص المحلية في عمليات الشراء. وبناء على ذلك، نظمت البعثة المتكاملة منذ عام 2013 العديد من الحلقات الدراسية عن الأعمال التجارية للبائعين الماليين في باماكو. وفي عام 2022، نُظِّمَت حلقات دراسية عن الأعمال التجارية في تمبكتو وغاو وموبتي، وقامت البعثة مؤخرا في كانون الأول/ديسمبر 2022، بدعم من هياكل المقر ذات الصلة، بتنظيم حلقة دراسية عن الأعمال التجارية في باماكو لفائدة الشركات المنتجة للأغذية. وعلاوة على ذلك، في السنوات المالية 2020 و 2021 و 2022، قامت البعثة المتكاملة بعمليات شراء من بائعين ماليين بقيمة 46 مليون دولار و 53 مليون دولار و 48 مليون دولار على التوالي، مع الأخذ في الاعتبار أن السلع والخدمات الاستراتيجية لدعم عمليات البعثات يشترطها مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وستواصل البعثة أنشطتها في مجال التوعية لتشجيع السوق المحلية على زيادة مشاركتها في عمليات الدعوة لتقديم العطاءات وزيادة فرص الحصول على السلع والخدمات إلى أقصى حد ممكن من البائعين الماليين. وعلاوة على ذلك، ستعمل البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، على زيادة القدرة التنافسية للمنتجين المحليين داخل بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات.

زاي - التحديات التشغيلية والتحديات الأخرى

31 - تعد مالي من أصعب البيئات التشغيلية لحفظ السلام. وتتعلق المجموعة الأولى من التحديات بحجم منطقة العمليات وحالة البنية التحتية وطول خطوط إمداد البعثة، وقد تفاقم بسبب وضع مالي كبدا غير ساحلي وانتشار التهديدات غير المتناظرة. وللحفاظ على قواعدها، لا سيما في الشمال، يمكن أن تستغرق قوافل الإمداد التابعة للبعثة المتكاملة ما يصل إلى أربعة أسابيع للوصول إلى أبعد المواقع. ويعوق ضعف البنية التحتية، ولا سيما الطرق، أنشطة إعادة الإمداد ويتسبب في ارتفاع معدل الاستنزاف. وتتعرض القوافل أثناء تحركها للكائنات والهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من قبل عناصر معادية. ومنذ تموز/يوليه 2013، استهدف 548 هجوما بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع البعثة المتكاملة، مما أسفر عن مقتل 103 أشخاص وجرح 638 من الأفراد النظاميين.

32 - وقد بذلت البعثة قصارى جهدها للتكيف، لا سيما بعد تكليفها بدعم استقرار وسط البلد في حدود الموارد المتاحة في عام 2019. وركزت خطة تكيف القوة لعام 2020 على الحصول على عوامل التمكين الحاسمة. وقد أحرز تقدم في تعبئة بعض هذه القدرات، ولكن حتى كانون الأول/ديسمبر 2022، كان العديد منها لا يزال مفقوداً. وتتوقع البعثة إرسال وحدة طائرات عمودية مسلحة إلى غاو بحلول نيسان/أبريل 2023 ووحدة طائرات عمودية للخدمات في تمبكتو بحلول آب/أغسطس 2023، في حين ستُنقل وحدة طائرات الهليكوبتر المسلحة، الموجودة حالياً في تمبكتو، إلى موبتي. كما تأخر تنفيذ خطة تكيف القوة بسبب المناقشات المطولة مع الحكومة بشأن تخصيص الأراضي لبناء البنية التحتية الحيوية للعتاد الجوي في موبتي وتمبكتو. ونتيجة لذلك، لم تُنشر وحدة استخبارات ومراقبة واستطلاع تم التعاقد بها في مطلع عام 2020 في تمبكتو حيث تنتظر البعثة إذن الحكومة للبناء على قطعة أرض مساحتها 5 هكتارات.

33 - وفي غضون ذلك، ترك انسحاب القوات الدولية ووقف عمليات القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل فراغاً أمنياً استغلته الجماعات المتطرفة العنيفة، لا سيما في منطقة ليبتاكو - غورما الحدودية الثلاثية. ورداً على ذلك، أعادت البعثة نشر سرية كان مقرها سابقاً في أنسونغو إلى ميناكا، بينما استخدمت أيضاً طائراتها العمودية المسلحة القليلة في عمليات الردع في منطقتي غاو وميناكا. واضطرت زيادة انعدام الأمن على طول طرق الإمداد الرئيسية للبعثة إلى تكريس سرايا من القوافل غير القتالية لحماية قوافل الإمداد على طول الطرق التي لم تكن خاضعة للحراسة من قبل (لابيزانغا - غاو)، مما زاد من الضغط على القوة وأجبرها على المفاضلة بين المهام المنوطة بها، بما في ذلك حماية المدنيين. وحالياً، تعمل واحدة فقط من بين أربع سرايا من القوافل القتالية.

34 - وخلال العام الماضي، شككت السلطات الانتقالية في بعض أحكام اتفاق مركز القوات لعام 2013، بحجة أنها لا تتماشى مع القانون الوطني. والاحترام المتبادل للاتفاق ضروري للإدارة التي يمكن التنبؤ بها لأي عملية من عمليات حفظ السلام. وكما هو مبين في تقرير الأخر (S/2023/21)، شهدت البعثة المتكاملة قيوداً جوية وبرية كبيرة تتركز في القطاع الشرقي (منطقة غاو) وقطاع الوسط (منطقتا موبتي وباندياغارا). وتشير سلطات الأمن المالية إلى انعدام الأمن أو العمليات العسكرية الجارية التي تقوم بها القوات المسلحة المالية أو مشاكل التنسيق داخل البعثة لتبرير القيود المفروضة على التنقل. وفي حين أن نسبة القيود المفروضة على التنقل قد تبدو صغيرة لأول وهلة مقارنة بنطاق مجموع العمليات التي تضطلع بها البعثة، فإن أثرها كبير لأنها عادة ما تحدث عندما تشتت الحاجة إلى الحماية، ومن ثم فهي تقوض قدرة البعثة على الاستجابة على نحو استباقي أو سريع للشواغل المتعلقة بحماية المدنيين. وعلاوة على ذلك، تزيد القيود المفروضة على التنقل من تعرض أفراد البعثة المتكاملة لمخاطر أمنية في بيئة خطيرة بالفعل قتل فيها 165 فرداً من حفظة السلام وجرح منهم 687 فرداً بسبب الأعمال العدائية التي وقعت منذ تموز/يوليه 2013. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، تم الاتفاق على طرائق جديدة للإذن باستخدام العتاد الجوي بين البعثة والسلطات المالية، وتم إنشاء فريق عامل لدراسة جميع الصعوبات التشغيلية بصورة منتظمة، بما في ذلك التناوب وتخصيص الأراضي وإصدار التخليص الجمركي.

35 - وأدت المحاذير غير المعلنة من جانب بعض البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة إلى زيادة إعاقة الأداء، مما أدى إلى فرض قيود على الأماكن التي يسمح للوحدات بالانتشار فيها وعلى المهام التي ترغب في الاضطلاع بها. ومع إنهاء أربعة بلدان مساهمة بقوات لفترة خدمتها مع البعثة المتكاملة أو تخطيطها لذلك في الفترة بين عامي 2022 و 2024، ستتعرض عمليات البعثة لضغوط إضافية،

مما يؤثر على تنفيذ ولايتها. وتعني الانسحابات المعلنة خسارة أكثر من 2 250 من القوات، أي ما يقرب من 17 في المائة من قوام القوة الحالي. وتُبدل حاليا جهود لتشكيل القوات اللازمة للاستعاضة عن هذه الوحدات. وقد أبدت بعض البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بالفعل اهتمامها بالانتشار في مالي. بيد أن معظم البلدان المعنية المساهمة بقوات ستحتاج إلى الوقت والمساعدة من الشركاء للحصول على المعدات التي تستلزمها متطلبات الوحدات القياسية التابعة للبعثة المتكاملة.

36 - وكما هو الحال في سياقات حفظ السلام الأخرى، كان للمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة أيضا تأثير على تنفيذ ولاية البعثة المتكاملة وسلامة حَقْطَة السلام. وقد تمحورت هذه الأنشطة المزعزعة للاستقرار حول السرديات الرئيسية، لا سيما السرديات التي مفادها أن البعثة "غير فعالة في مساعدة مالي على استعادة الاستقرار" أو "أداة لصالح أجندات أجنبية" أو "تشارك عمدا في أنشطة ضارة".

رابعاً - المشاورات مع أصحاب المصلحة وسبل المضي قدماً

ألف - آراء أصحاب المصلحة

37 - في المشاورات المتعلقة بسبل المضي قدماً، اعتبرت الحكومة الاستعراض فرصة للتكيف مع الحقائق الراهنة. وبعد أن سلطت الضوء على توقعات الشعب المالي بتحسين الأمن، دعت إلى تغيير موقف البعثة. وطلبت أن تخطط البعثة المتكاملة بالاشتراك مع القوات المسلحة المالية للمساعدة في تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة من وجود الجماعات المتطرفة؛ وتوفير حصص الإعاشة والوقود وعمليات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين والنقل والخدمات اللوجستية للقوات المسلحة المالية، وتبادل المعلومات الاستخباراتية معها؛ وبناء وإعادة تأهيل البنية التحتية العسكرية، وخاصة في وسط البلد. وأشارت الحكومة إلى أنها، ومن دون المساس بموافقة مالي على نشر 1 000 جندي تشادي إضافي، غير مقتنعة بأهمية زيادة الحد الأقصى المأذون به مرة أخرى في هذه المرحلة. وحددت الحكومة أيضاً مجالات الدعم فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية، بما في ذلك المساعي الحميدة من أجل التوصل إلى توافق واسع في الآراء بشأن الإصلاحات السياسية والمؤسسية المطلوبة وإجراء الانتخابات؛ وتنفيذ الاتفاق، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والمسائل المتصلة بالعدالة والمصالحة، وإعادة نشر الوحدات المعاد تشكيلها؛ وتحقيق الاستقرار في وسط البلد، بما في ذلك إعادة بسط سلطة الدولة واستعادة الخدمات الأساسية، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والمصالحة المحلية. وشددت على ضرورة أن تدعم البعثة الاقتصاد الوطني عن طريق تعزيز الحصص المحلية في عمليات الشراء وزيادة عدد الموظفين المحليين، إضافة إلى المساهمة في تطوير البنية التحتية.

38 - وحثت الحكومة البعثة المتكاملة على الامتناع عن القيام بأعمال تعتبرها الحكومة ضارة بالوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، وأعربت عن أسفها لما اعتبرته "تسييساً واستغلالاً لحقوق الإنسان". ونفت أي محاولة لعرقلة تنفيذ ولاية البعثة. وأخيراً، اقترحت تحويل آلية التنسيق القائمة على المستوى التقني إلى لجنة تقوم برصد وتنسيق متابعة توصيات الاستعراض.

39 - ومن جانبها، سلطت معظم الدول الأعضاء والشركاء الآخرين الذين تمت استشارتهم الضوء على أهمية استمرار وجود البعثة المتكاملة، مشددين على أن انسحابها سيكون ضاراً جداً بمالي والأمن الإقليمي. وقد شددت على هذه النقطة عدة بلدان في المنطقة دون الإقليمية ومن أجزاء أخرى من القارة رأت في توسع

الجماعات المسلحة الإرهابية تهديدا وجوديا يتجاوز منطقة الساحل وغرب أفريقيا. بيد أن بعض الدول الأعضاء أشارت إلى التكلفة البشرية والمالية للبعثة، فأكدت أيضا أنه ما لم ترفع القيود المفروضة على البعثة فإنها قد تضطر إلى إعادة النظر في دعمها للبعثة المتكاملة. وأعربت إحدى الدول الأعضاء عن رأي مفاده أنه في حين أن عمليات حفظ السلام يمكن أن توفر مستوى معين من المساعدة للجيش الوطنية، فإن الأنصبة المقررة ليست مخصصة لتقديم الدعم اللوجستي للجيش أو تمويل مشاريع البنية التحتية الواسعة النطاق. وشددت جميع الأطراف المحاورة على أهمية التزام مالي باستكمال العمليات السياسية الجارية وعلى الحاجة إلى دعم دولي مستمر في هذا الصدد.

40 - وسلط عدد من الدول الأعضاء الضوء على أن تحسين العلاقات بين مالي والمنطقة دون الإقليمية وتعزيز التعاون الأمني الإقليمي سيكونان عاملين أساسيين لنجاح العملية الانتقالية وتحقيق الاستقرار في البلد. وأضاف البعض أنهما مهمان بنفس القدر لفعالية البعثة المتكاملة. وبما أن ما يقرب من 46 في المائة من الأفراد النظاميين للبعثة ينتمون إلى الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فيكون من المؤسف أن تعرقل التوترات بين السلطات المضيفة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في المنطقة، مرة أخرى، تنفيذ الولاية.

باء - الخطوط الرئيسية للجهود التي تبذلها البعثة

41 - على الرغم من التحولات الكبيرة في البيئة السياسية والأمنية التي تم فيها نشر البعثة المتكاملة لأول مرة، فقد خلص التقييم الشامل للاستعراض، بما في ذلك من خلال المشاورات مع السلطات المضيفة، إلى أن الأولويات الاستراتيجية الحالية والمهام ذات الصلة لا تزال مهمة، لا سيما حتى نهاية الفترة الانتقالية في آذار/مارس 2024.

دعم إعادة بسط سلطة الدولة

42 - ستكون إعادة بسط سلطة الدولة، بما في ذلك مؤسسات العدالة والدفاع والأمن، حاسمة لإجراء انتخابات ذات مصداقية، وحماية المدنيين، وتنفيذ الإصلاحات السياسية والمؤسسية التي خُددت خلال الجلسات الوطنية لإعادة التأسيس في كانون الأول/ديسمبر 2021. وفي الفترة المقبلة، ونظرا لحجم طلب الدعم الذي قدمته السلطات المالية، ستكون هناك حاجة إلى تعزيز التنسيق والتخطيط بين جميع أصحاب المصلحة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والتنفيذ بطريقة شاملة.

43 - وفي الشمال، يوفر الاتفاق البيئة المؤاتية اللازمة لعودة سلطة الدولة، مع تكييف التنفيذ ليناسب الظروف المحددة لمختلف المناطق. وفي وسط البلد، ستعطي عودة سلطة الدولة الأولوية للتفاعلات السياسية مع أصحاب المصلحة المحليين، بما في ذلك الجماعات المسلحة وجماعات الدفاع عن النفس، كعنصر أساسي لتحقيق الاستقرار في هذه المنطقة، وبما يتماشى مع نتائج الحوارات الوطنية التي عقدت في عامي 2017 و 2019. ويمكن للبعثة أن تساعد السلطات بتقديم الدعم لهيئة الظروف الأساسية لعمل الإدارات، بغية تسليم المسؤوليات في نهاية المطاف إلى السلطات المالية. وسيلزم تنسيق الدعم المقدم لاستعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية تنسيقا وثيقا مع فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك من خلال تعزيز الجهود الرامية إلى الاستفادة من المزايا النسبية للبعثة والشركاء.

44 - وسيكون دعم قوات الدفاع والأمن المالية حاسما في إعادة بسط سلطة الدولة، مع الأخذ في الاعتبار أن الطلب الذي قدمته السلطات المالية، على النحو المبين في الفقرة 37 أعلاه، يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للبعثة. وقد يسرت البعثة المتكاملة بالفعل إعادة نشر وحدات قوات الدفاع والأمن المالية المعاد تشكيلها في الشمال. وتم توفير قدر محدود من الدعم المعيشي لمعسكر القوات المسلحة المالية في تيساليت، بعد انسحاب قوات بارخان في آب/أغسطس 2022. وبالمثل، دعمت البعثة المتكاملة إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية لتحقيق الاستقرار في وسط البلد من خلال 23 مشاريع الصندوق الاستثماري بقيمة تفوق 6 ملايين دولار منذ عام 2013، وإطلاق ما يقرب من 50 عملية من عمليات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي منذ عام 2021، وتوفير النقل والوقود. وفي وسط البلد أيضا، يسرت البعثة عمليات التناوب لقوات الدفاع والأمن المالية في فارابوغو في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وأوائل كانون الأول/ديسمبر 2022. واستفادت قوات الدفاع والأمن المالية أيضا من الدعم المقدم إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى أن انسحبت مالي من المجموعة. وقُدمت كافة أشكال الدعم في امتثال صارم لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

45 - ومن الآن فصاعدا، سيتم دمج الدعم المقدم إلى قوات الدفاع والأمن المالية في الشمال في استراتيجية شاملة لإعادة بسط سلطة الدولة، مع إعطاء الأولوية لتشغيل الكتائب المعاد تشكيلها، لتعزيز العودة التدريجية لوجود مقبول محليا ومستدام وفعال للأمن الذي توفره الدولة. وسيشمل هذا الدعم عمليات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي، وعمليات النشر والتناوب، والوقود ومواد التشحيم، وحصص الإعاشة، وصيانة البنية التحتية. وسيستمر أيضا تقديم الدعم لقوات الدفاع والأمن المالية في وسط البلد مع إجراء التعديلات اللازمة من حيث النطاق للنظر في متطلبات الحالة. وفي هذا الصدد، ولضمان الفعالية والاستخدام الأمثل للموارد الموجودة، ستبذل جهود متجددة لضمان تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 بين البعثة المتكاملة وحكومة مالي. بل إن هذه الجهود المتجددة ضرورية بقدر أكبر لأن آليات التنسيق الأخرى، ولا سيما هيئة التنسيق في مالي لقوات الدفاع وما يعادلها بالنسبة لقوات الأمن، لم تعد تعمل.

46 - وسيستند التعاون مع القوات المالية إلى الأهداف المتفق عليها بصورة متبادلة، بغية دعم إعادة بسط سلطة الدولة. وسيخضع أي دعم لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وينبغي أيضا ألا يعرض للخطر تقديم الدعم إلى موظفي الأمم المتحدة وتنفيذ المهام ذات الأولوية، كما ينبغي ألا يعرض موظفي الأمم المتحدة لمخاطر وتهديدات أمنية لا مبرر لها. وبالنظر إلى المحاذير التي أدخلتها عدة جهات مانحة مؤخرا فيما يتعلق باستخدام مساهماتها، بسبب الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، فإن إحراز تقدم في المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات المالية وزيادة التعاون مع البعثة المتكاملة لتنفيذ ولايتها في هذا المجال سيكونان أمران بالغ الأهمية.

دعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي

47 - كجزء من الوساطة الدولية، تحت قيادة الجزائر، ستواصل البعثة تعزيز المستوى المطلوب من الثقة بين الأطراف لكي تمضي قدما بالعملية بصورة حاسمة خلال الفترة المتبقية من العملية الانتقالية الجارية. وستظل المشاركة السياسية المستمرة، ولا سيما من خلال المساعي الحميدة للممثل الخاص، أمرا أساسيا.

48 - وسيولى الاهتمام لتشغيل اللجنة المخصصة المكلفة بتقديم توصيات بشأن التسلسل القيادي والرتب. ومن شأن إحراز تقدم في هذا الجانب أن يمهّد الطريق لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيد العالمي، الذي تقف البعثة المتكاملة على أهبة الاستعداد للمساعدة فيه وفقاً لولايتها. وسيستمر تقديم الدعم لتشغيل الكامل للكتائب المعاد تشكيلها. وستدعم البعثة أيضاً هياكل مالي ذات الصلة استعداداً لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيد العالمي، إضافة إلى العمليات الجارية لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لما عدده 900 امرأة، بتمويل من البنك الدولي، واستعراض وضع 400 مقاتل سابق أعلن عن عدم أهليتهم.

49 - وستشجع البعثة على التوصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء بشأن أحكام مشروع الدستور المتصلة بالاتفاق، إضافة إلى دعم النهوض بالإصلاحات المؤسسية الأخرى، بما في ذلك القانون المتعلق بدور القضاة الشرعيين والسلطات التقليدية الأخرى، والشرطة الإقليمية، وإعادة التنظيم الإقليمي. وبالتوازي مع ذلك، سيستمر تقديم الدعم إلى السلطات المؤقتة القائمة بالفعل وإلى ممثلي الدولة وهيئاتها، مع التركيز بشكل خاص على تقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية. وستتابع البعثة توصيات لجنة التحقيق الدولية المعنية بمالي ولجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة.

50 - وستسعى البعثة جاهدة إلى تعزيز عمليات السلام المحلية المراعية للمنظور الجنساني، والمصالحة، والتماسك الاجتماعي فيما بين المجتمعات المحلية. وستراعي تدخلات البعثة السياقات المحلية. وسيظل تعزيز التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء أمراً أساسياً لتيسير جني ثمار السلام، وبناء ثقة الجمهور في عملية السلام، وإرساء الأساس لاستعادة العقد الاجتماعي بين سلطات الدولة والسكان المحليين. وأخيراً، سيواصل فريق الوساطة الدولي الاضطلاع بدور أساسي، بما في ذلك من خلال القيام، حسب الضرورة، بممارسة سلطات التحكيم الموكلة إليه بموجب الاتفاق وميثاق السلام في مالي لعام 2018.

دعم الانتقال السياسي

51 - ستدعم البعثة تشغيل ما تبقى من عناصر الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات، إضافة إلى استكمال التشريعات المتعلقة. وبالمثل، ستساعد البعثة في تعبئة الموارد المالية اللازمة، بما في ذلك عن طريق استخدام المساعي الحميدة للممثل الخاص. وستمارس هذه المساعي الحميدة أيضاً لتشجيع توافق الآراء حول العملية الانتخابية، بالتنسيق الوثيق مع الأعضاء الآخرين في لجنة المتابعة المحلية. وأخيراً، وكما فعلت البعثة في الماضي، ستسهم في حدود قدراتها في تأمين العملية الانتخابية، دون المساس بالمسؤولية الرئيسية الواقعة على عاتق سلطات مالي. وسيقدم أيضاً الدعم اللوجستي لإجراء الانتخابات.

الدعم المقدم لتحقيق الاستقرار في وسط البلد

52 - بالنظر إلى الحالة الموصوفة أعلاه، تعترم البعثة المتكاملة تعزيز دعمها لاستراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط البلد وخطة العمل المرتبطة بها. وسيستتبع هذا الدعم الدعوة المستمرة وتعزيز قدرة الأمانة الدائمة في باماكو وهيكلها المحلية في المناطق الوسطى.

53 - وفي الميدان، سينصب التركيز على إعادة بسط سلطة الدولة وتعزيز المصالحة والتماسك الاجتماعي. وستحدد المجالات ذات الأولوية للتدخل المشترك بالتنسيق مع السلطات وفريق الأمم المتحدة القطري. ومن شأن تعزيز التنسيق مع قوات الدفاع والأمن المالية، إضافة إلى إصلاح البنية التحتية الإدارية،

أن يساعد على تهيئة الظروف المواتية لعودة الإدارة المحلية وتشغيلها. ومن شأن هذا الوجود المعزز للسلطات المدنية أن يحدث أثرا غير مباشر يؤدي إلى إعادة فتح المدارس والمرافق الصحية وإصلاحها. كما سيظل تعزيز سيادة القانون وتيسير تقديم الخدمات الأساسية وبناء القدرة الاجتماعية والاقتصادية على الصمود من الأمور الأساسية. وسيولى الاهتمام لدعم تهيئة بيئة آمنة للتمكن من إيصال المساعدات الإنسانية من خلال اتباع نهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة" لحماية ومساعدة المشردين داخليا، إضافة إلى النساء والأطفال المتضررين من النزاع. وستستمر البرامج الرامية إلى الحد من التطرف بين الشباب، بالتوازي مع برامج إعادة التأهيل المجتمعي للشباب المعرضين للخطر وأعضاء ميليشيات الدفاع عن النفس. وفي نهاية المطاف، فإن التنمية المستدامة الشاملة هي الحل الوحيد الطويل الأجل للهشاشة.

54 - وستواصل البعثة تعزيز المبادرات التي تأخذ الدولة بزمامها والقائمة على الحلول الشعبية والتي تعزز جهود المصالحة المحلية والتماسك الاجتماعي. ومن شأن زيادة الدعم المقدم إلى الأفرقة الإقليمية لدعم المصالحة ولجان المصالحة المجتمعية أن تعزز مشاركة الجهات الفاعلة الحكومية في تسوية النزاعات. وبالتنسيق مع الحكومة، ستزيد البعثة المتكاملة من العمل مع جماعات الدفاع عن النفس والمجتمعات المحلية، مما سيجتنب للبعثة أيضا تعزيز مبادراتها الرامية إلى التصدي للمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة على المستوى الشعبي.

55 - وستعطي البعثة المتكاملة الأولوية لاستخدام القدرات والموارد المتاحة للاستجابة للإنذار المبكر في المناطق التي تقوم فيها بالفعل بعمليات منتظمة. ولهذا الغرض، ستعتمد البعثة على المعلومات التي توفرها شبكات الإنذار المبكر التابعة لها، ومركز الاتصال لحماية المدنيين، وقدرات الاستجابة السريعة للقوة. وستواصل البعثة دعم قوات الدفاع والأمن على أساس سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، والدعوة إلى المساواة في المعاملة بين جميع المجتمعات المحلية، وتعزيز سيادة القانون. وستبذل جهود مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الوطنيين والدوليين للتخفيف من المخاطر التي تحق بالمدينين قبل العمليات العسكرية وأثناءها وبعدها، وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ومن المتوخى اتخاذ مبادرات إضافية لتعزيز الثقة المتبادلة بين المدنيين وقوات الدفاع والأمن. وإدراكا منها لأهمية الإدارة المنصفة والفعالة للموارد الطبيعية، تعترف البعثة بدعم إحياء اللجان القانونية المحلية لإدارة النزاعات على الأراضي ومنع نشوئها من أجل المضي قدما في تنفيذ "الميثاق الرعوي"، بما في ذلك فيما يتصل بالشواغل المتعلقة بتغير المناخ. وأخيرا، تعترف البعثة بزيادة الدعم المقدم إلى الشرطة والسلطات القضائية لإجراء تحقيقات ومحاكمات في قضايا سرقة الماشية.

دعم حماية المدنيين وحقوق الإنسان

56 - تعترف البعثة المتكاملة تعزيز آلية الإنذار المبكر والاستجابة السريعة لحماية المدنيين، التي توفر استجابات قصيرة ومتوسطة الأجل، وتقدم الإغاثة للمجتمعات المعرضة للخطر، وتعطي رؤى قيمة لديناميات النزاع من شأنها أن تساعد في نهاية المطاف على تصميم استجابات أكثر ملاءمة. وستظل أنشطة البعثة ذات المنحى السياسي لحماية المدنيين، بما في ذلك دعم الحوار والاستعادة المستدامة لسلطة الدولة، ذات أولوية، شأنها في ذلك شأن الدوريات وغيرها من طرائق الحماية المادية، مع تعزيز توقعات أكثر واقعية من حيث مقدار الحماية المادية التي يمكن توفيرها. وستعتمد البعثة، لدى اضطلاعها بهذه الأنشطة، نهجا مصمما خصيصا يستند إلى ديناميات النزاع المحلي في المناطق. وستسعى جهود تحقيق الاستقرار على

المستوى الوطني إلى دعم السلطات المالية لمنع تجنيد الشباب في الجماعات المسلحة المتطرفة وانتهاكات حقوق الإنسان.

57 - بيد أن وضع استراتيجية ناجحة لحماية المدنيين سيقع على عاتق السلطات المالية التي تتحمل المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستقوم البعثة، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، بتشجيع ودعم وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية شاملة لحماية المدنيين، بما في ذلك من خلال الحلول التفاوضية، ونزع السلاح والتسريح، وجهود تحقيق الاستقرار التي تقودها المجتمعات المحلية، ودعم تسوية النزاعات المحلية. وستواصل أيضاً الحث على بذل كل جهد ممكن لضمان احترام حقوق الإنسان في العمليات العسكرية، وإجراء تحقيق كامل في الانتهاكات المزعومة ومحاسبة مرتكبيها. وسيظل من المهم للغاية تعزيز الحوار وتوفير الدعم للقدرات والتعاون الوثيق للاتفاق على مزيد من الإجراءات ووضع خطة مشتركة.

58 - وستستمر الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار مع السلطات الوطنية لتهيئة مناخ أكثر ملاءمة لتنفيذ ولاية البعثة المتكاملة في مجال حقوق الإنسان. وسيظل التعاون من أجل بناء قدرات هيكل الدولة ذات الصلة وقوات الدفاع والأمن المالية أمراً بالغ الأهمية ومن المتوخى تعزيزه. وستسعى البعثة المتكاملة، لدى اضطلاعها بجميع هذه الأنشطة، إلى إقامة شراكات مع الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، ولا سيما كيانات الاتحاد الأفريقي.

مكافحة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة

59 - ستساعد مكافحة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة بشكل كبير في النهوض بتنفيذ الولاية وتعزيز سلامة حفظة السلام. وفي هذا الصدد، ستستخدم البعثة بشكل استباقي الرسائل وتبادل المعلومات لتعزيز فهم أفضل لدورها وتأثيرها، فضلاً عن تعزيز مصداقيتها المؤسسية لدى سكان مالي من خلال مجموعة واسعة من وسائل الإعلام، بما في ذلك الإذاعة ووسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الاتصال غير المباشرة. وتعتزم البعثة الاستفادة من الجهات الفاعلة الرئيسية وإقامة شراكات جديدة معها، ولا سيما منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الثقافية والصحفيون والنظراء في الحكومة، لتيسير تداول المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب، بالاستفادة من الجهود الجارية.

60 - وتخطط البعثة المتكاملة، بالتنسيق مع الأمانة العامة، لوضع استراتيجية لمكافحة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة على أساس فهم مفاده أن هذه ليست مسألة اتصالات استراتيجية بحتة، ولكنها مسألة تحتاج إلى التعامل معها بشكل كلي وتعتمد على تعزيز الشراكات على مختلف المستويات، بما في ذلك السلطات المضيفة، بالتعلم من أفضل الممارسات في بعثات حفظ السلام الأخرى. وفي حين أن الاستراتيجية ستسعى إلى تعزيز استخدام أكثر منهجية للأدوات التكنولوجية لرصد المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة التي تستهدف البعثة وتحليلها وتوقعها ومعالجتها، فإنها ستنتظر أيضاً في السياق الذي تعمل فيه البعثة، بما في ذلك عن طريق تحديد سبل المشاركة بفعالية أكبر على المستوى الشعبي.

جيم - بارامترات المشاركة الفعالة من جانب البعثة

61 - إن حفظ السلام هو في الأساس مسعى للشراكة. ويتوقف نجاحه على مستوى التعاون والدعم الذي يتلقاه من البلد المضيف، وكذلك على مدى التفاهد أعضاء المجتمع الدولي وراءه.

62 - وستتوقف قدرة البعثة المتكاملة على الاضطلاع بولايتها بفعالية ودعم تحسين الحالة السياسية والأمنية على أربعة بارامترات رئيسية هي: (أ) إحراز تقدم في عملية الانتقال السياسي، وفقا للجدول الزمني للانتخابات الذي أصدرته السلطات الانتقالية؛ (ب) التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق؛ (ج) حرية التنقل، بما في ذلك أصول الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع ذات الأهمية البالغة لسلامة وأمن حفظة السلام؛ (د) القدرة على تنفيذ كامل ولاية مجلس الأمن، بما في ذلك أحكامها المتعلقة بحقوق الإنسان. ومن شأن هذه البارامترات أن تشكل الأساس لعلاقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها بين البعثة والسلطات المالية، في إطار اتفاق مركز القوات.

63 - وستكون علاقات حسن الجوار بين السلطات المضيفة وبلدان المنطقة دون الإقليمية أساسية لدعم تنفيذ الولاية. وبعد الاتفاق بين مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الجدول الزمني الانتقالي والعفو الذي منحه الرئيس الانتقالي للجنود الإيفواريين البالغ عددهم 49 جنديا الذين احتجزوا في باماكو في عام 2022، من المأمول أن يساعد التعاون المتجدد بين مالي والبلدان المجاورة على تمكين زيادة التعاون في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة.

64 - ولكي تنفذ البعثة المتكاملة ولايتها تنفيذًا فعالًا، فإنها تحتاج إلى الدعم الكامل من جميع الدول الأعضاء لسد الثغرات القائمة منذ أمد طويل في القدرات، وتوفير الأفراد النظاميين اللزمين، وإزالة المحاذير بالنسبة للبلدان المساهمة حاليا بقوات وبأفراد شرطة. ومن الأهمية بمكان بالنسبة للبلدان المجاورة، زيادة تيسير المرور عبر أراضيها. وستظل الشراكة الأوثق من أي وقت مضى مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك مع الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف والثنائية الأخرى، ذات أهمية حاسمة للنهوض بالعمليات السياسية الجارية.

خامسا - خيارات إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

65 - أدى توسيع ولاية البعثة المتكاملة في عام 2019 دون قدرة إضافية إلى إرهاق البعثة. والحالة الراهنة لا يمكن أن تستمر. وانسحاب القوات الدولية التي ساهمت في حماية المعسكرات والمناطق؛ والعتاد الجوي الحيوي المتبقي المتوخى في خطة تكيف القوة؛ والمحاذير غير المعلنة؛ والانسحاب الوشيك لبعض البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة من البعثة المتكاملة، قد أدى جميعها إلى تفاقم هذه التحديات. وفي ظل هذه الخلفية، وبالنظر إلى تفاقم التهديدات غير المتناظرة والزيادة الكبيرة في الموارد التي تحتاجها البعثة المتكاملة للتخفيف من حدتها، يلزم استعراض دور البعثة ومسؤولياتها وتعديل وضعها وتشكيلها وفقا لذلك. وبناء على طلب مجلس الأمن، أود أن أقترح ثلاثة خيارات لينظر فيها المجلس.

66 - وبالإضافة إلى وجود البارامترات الرئيسية اللازمة لعمل البعثة، ستحتاج البعثة المتكاملة إلى الموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها في بيئة أمنية تدهورت تدهورا كبيرا في شمال شرق البلد. وكحد أدنى، ستحتاج إلى إعادة تشكيل عنصرها النظامي لزيادة قدرتها على المناورة. ويسعى اثنان من الخيارات الثلاثة الواردة أدناه إلى معالجة هذه المشكلة. ويفترض الخيار الثالث أن البارامترات الرئيسية لعمل البعثة غير موجودة. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون للخيارين 2 و 3 أثر كبير على مدى سلامة فريق الأمم المتحدة القطري في تنفيذ برامجه.

ألف - الخيار 1: القدرة الكاملة على تنفيذ ولاية البعثة بكاملها في جميع مناطق انتشارها⁽¹⁾

الخيار 1 (أ): زيادة عدد الأفراد النظاميين بمقدار 3 680 فردا

67 - إذا افترضنا أن جميع البارامترات اللازمة لعمل البعثة قد توافرت وأن الظروف الإقليمية المواتية موجودة، فإن هذا الخيار سيتيح للبعثة استعادة القدرة على التنقل والمناورة والاستجابة؛ وتحسين قدرتها العامة على حماية المدنيين؛ وتيسير تقديم الدعم الإضافي الذي تطلبه الحكومة.

68 - ويتوخى هذا الخيار زيادة الحد الأقصى للقوات والشرطة في البعثة المتكاملة بمقدار 3 680 فردا. وسينص على إنشاء معسكر جديد في بوريم، ليكون بمثابة مركز على طول طريق الإمداد الرئيسي الذي يربط تمبكتو بغاو، إضافة إلى سد فجوة إجلاء المصابين على طول محور غاو - كيدال؛ ونشر وحدة مخصصة لقوة الرد السريع في كل قطاع قوامها 250 فردا، وسرية لحماية القوة قوامها 150 فردا، وسرية هندسة قتالية قوامها 107 أفراد، وفريق عمليات إعلامية مؤلف من 10 أفراد، وسريتين إضافيتين للتخلص من الذخائر المتفجرة قوامها 140 فردا، و 15 ضابط أركان عسكري. وستتشر قدرات إضافية على النحو التالي: (أ) القطاع الشرقي: وحدة طائرات عمودية متوسطة للأغراض العامة قوامها 120 فردا، ووحدة لدعم المطارات قوامها 30 فردا في المعسكر الجديد في بوريم؛ (ب) القطاع الغربي: وحدة عبور نهريه قوامها 107 أفراد، ووحدة قوافل قتالية قوامها 240 فردا؛ (ج) القطاع الشمالي: وحدة قوافل قتالية قوامها 240 فردا؛ (د) القطاع المركزي: وحدة للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع قوامها 250 فردا. وسينشر 80 فردا إضافيا من أفراد الشرطة لتعزيز وحدات الشرطة المشكلة في موبتي ودوينتزا.

69 - ومن شأن نشر قدرة متخصصة إضافية أن يعزز قدرة البعثة على اعتماد موقف استباقي وصارم مع توخي المرونة والسرعة في جميع جوانب تنفيذ الولاية، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن. وسيحرر وحدات المشاة التي توفر حاليا الأمن ومراقبة القوافل للمضي قدما في تنفيذ الأولويتين الاستراتيجيتين للبعثة. وستكون البعثة في وضع يمكنها من تقديم الدعم المعزز لقوات الدفاع والأمن المالية الذي طلبته الحكومة، بما في ذلك تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة من وجود الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة.

70 - وهناك العديد من التحديات المرتبطة بهذا الخيار. أولا، إن الجداول الزمنية للحصول على تعهدات من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ونشر أفراد نظاميين إضافيين ستكون طويلة وستعتمد على عوامل خارجية مختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك حاجة إلى استثمار كبير في الهياكل الأساسية، وتجديد المفاوضات مع الحكومة لتأمين الأراضي، وزيادة متناسبة في الموارد البشرية لعنصر دعم البعثة. وأخيرا، فإن زيادة الحد الأقصى قد تزيد من التوقعات بأن البعثة ستضطلع بأنشطة لمكافحة الإرهاب.

الخيار 1 (ب): زيادة عدد الأفراد النظاميين بنحو 2 000 فردا

71 - من شأن زيادة عدد الأفراد زيادة أكثر تواضعا بنحو 2 000 فردا أن يحسن أيضا قدرة البعثة عموما على تنفيذ ولايتها ويمكنها من الاضطلاع ببعض المهام الإضافية المدرجة في المذكرة الواردة من السلطات المالية والواردة في مرفق هذا التقرير. ويتوخى هذا الخيار على وجه الخصوص إنشاء معسكر جديد في

(1) الزيادة في الحدود القصوى للقوات والشرطة المقترحة في الخيارين 1 (أ) و 1 (ب) هي زيادة أولية وستعدل على أساس نتائج دراسة مشتركة للقدرة العسكرية وقدرات الشرطة ستواصل تحديد الاحتياجات من الأفراد النظاميين للخيارين 1 و 2 في الربع الأول من عام 2023.

بوريم، ونشر وحدات مخصصة لقوة الرد السريع قوام كل منها 250 فردا في جميع القطاعات، وسرية هندسة قتالية قوامها 107 أفراد في القطاع الغربي والمركزي والشرقي. وينص أيضا على نشر وحدة قوافل قتالية إضافية لتيسير عمليات إعادة الإمداد، وسرية إضافية للتخلص من الذخائر المتفجرة قوامها 140 فردا لتعزيز الحماية من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في جميع القطاعات. وسينشر 80 فردا إضافيا من أفراد الشرطة لتعزيز وحدات الشرطة المشكلة في موبتي ودوينتزا.

72 - ومن شأن هذا الخيار أن يزيد من تركيز القوة في أجزاء من مسرح العمليات، ويربط بين ممرات الإمداد الشرقية والغربية، ويعزز تغطية البعثة للإجلاء الطبي وإجلاء المصابين. وبالإضافة إلى التحدي المرتبط بتشكيل القوات، فإن هذا الخيار لن يحسن القدرة على المناورة إلا إلى حد معين. وعلى الرغم من أن هذا الخيار يفترض وجود البارامترات الرئيسية لعمل البعثة، بما في ذلك التراخيص اللازمة لرحلات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، فإنه في ظل عدم وجود وحدة للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع في القطاع المركزي لن يتمتع حفظة السلام بالحماية اللازمة للعمل في بيئة تهديدات شديدة ناجمة عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وبالإشارة إلى طلب الحكومة الوارد في المرفق، قد تكون البعثة في وضع يمكنها من تقديم بعض الدعم اللوجستي الإضافي لقوات الدفاع والأمن المالية، ولكنها لن يتوافر لديها جميع الأفراد اللازمين لتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة من الجماعات المسلحة المتطرفة بالإضافة إلى إنجاز المهام الموكلة إليها حاليا.

باء - الخيار 2: مواصلة التركيز على الأولويات الاستراتيجية مع قوام موحد⁽²⁾

الخيار 2 (أ): إعادة التشكيل لدعم الأولويات الحالية الصادر بها تكليف

73 - إذا استوفيت البارامترات الرئيسية ولكن ظلت الموارد المناسبة غير ملبأة، فسيتعين على البعثة القيام بإعادة التشكيل لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لها، من خلال إغلاق أو تسليم بعض المعسكرات الأصغر حجما في مواقع لا توجد فيها شواغل كبيرة تتعلق بحماية المدنيين. والهدف من ذلك هو خفض حجم الموارد المخصصة للحماية الذاتية وتخفيض العبء اللوجستي الذي يتحمله القوام الحالي للبعثة لزيادة قدرتها على الاستجابة. وسيكون العنصر النظامي في وضع أفضل لدعم الركائز المدنية وتنفيذ أنشطة الحماية، إضافة إلى الجوانب الأخرى للولاية. وستنفذ عملية إعادة التشكيل على مراحل وبطريقة منسقة مع السلطات المالية.

74 - وستتخذ الخطوات التالية: (أ) الإغلاق الفوري للمعسكر في بير وتسليمه وإعادة نشر حفظة السلام العاملين من ذلك الموقع في تمبكتو؛ (ب) تنسيق انسحاب البعثة المتكاملة من تيساليت وأغيلهوك في غضون إطار زمني مناسب، وتسليم هذين المعسكرين إلى كتائب الجيش المالي المعاد تشكيلها، كجزء من استراتيجية خروج البعثة؛ (ج) إعادة تقييم عدد أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات في شمال مالي؛ (د) زيادة الوجود النظامي في ميناكا وأنسونغو، بما في ذلك عن طريق نقل وحدة شرطة مشكلة من بامكو إلى أنسونغو؛ (هـ) الاستفادة من الوجود الحالي للبعثة في وسط مالي كنقاط انطلاق لزيادة البعثات الميدانية

(2) إعادة التشكيل المقترحة في الخيارين 2 (أ) و 2 (ب) هي إعادة تشكيل أولية وستعدل على أساس نتائج دراسة مشتركة للقدرة العسكرية وقدرة الشرطة.

المتكاملة الموجهة نحو حماية المدنيين المعرضين للخطر، ولا سيما من خلال دعم الحوار المحلي وإعادة بسط سلطة الدولة.

75 - ويمكن أن ينظر إلى تسليم المعسكرات أو إغلاقها على أنه تخذ من جانب البعثة المتكاملة عن السكان المحليين، لا سيما وأنه سيكون من الأصعب تنفيذ المشاريع في تلك المناطق. وستكون هناك حاجة إلى اتصالات استراتيجية مستدامة لشرح الأساس المنطقي للقوام المعدل للبعثة. ولا يتوقف هذا الاقتراح على إحراز الموقعين على الاتفاق قدما سريعا في تنفيذ أحكامه المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فحسب، بل يتوقف أيضا على قدرة الوحدات المعاد تشكيلها على العمل بفعالية، والتي بدونها يوجد خطر تجدد العنف في بعض المواقع وخطر استيلاء الجماعات المتطرفة على تلك المواقع. ويمكن تقديم بعض الدعم اللوجستي لقوات الدفاع والأمن المالية، ولكن ليس بالمستوى الذي تتوقعه الحكومة، ولن يكون لدى البعثة الأفراد اللازمين لتوفير الأمن للمناطق المحررة من الجماعات المتطرفة.

الخيار 2 (ب): إعادة التشكيل في حدود الحد الأقصى الحالي للقوات، مع التركيز أساسا على دعم اتفاق السلام والمصالحة في مالي

76 - سيستتبع هذا الخيار إعادة تشكيل ضمن الحد الأقصى الحالي للتركيز في المقام الأول على دعم تنفيذ الاتفاق، مع تخفيض كبير في الوجود النظامي والمدني للبعثة في وسط مالي. وسيجري تنسيق وإسناد الدعم الذي تقدمه البعثة إلى الحكومة من أجل إعادة بسط سلطة الدولة في وسط البلد إلى حد كبير من باماكو. ومن شأن هذا الخيار أن يمكن من زيادة تركيز القوات في شمال مالي. ويشمل هذا الخيار ما يلي: (أ) تخفيض وجود القوة في سيفاري وديننزا إلى الحد الأدنى اللازم لدعم اللوجستيات والقوافل وما يصاحب ذلك من تسليم المسؤوليات الأمنية إلى قوات الدفاع والأمن المالية؛ (ب) نقل وحدتي الشرطة المشكلة في موبتي ووحدة الشرطة المشكلة في ديننزا، إضافة إلى أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات العاملين في وسط مالي، إلى تمبكتو وغازو وأنسونغو؛ (ج) الإغلاق الفوري لقاعدة العمليات المؤقتة في أوغوساغو وتسليمها، مع نقل القوات المنتشرة هناك ومعظم القوات الموجودة في ديننزا وسيفاري إلى القطاع الشرقي؛ (د) الإغلاق الفوري لمعسكر بير وتسليمه وإعادة نشر الجنود العاملين هناك في تمبكتو.

77 - وبالنظر إلى أن البعثة لم تكن لديها قط الوسائل اللازمة للتصدي بشكل كامل لتحديات حماية المدنيين في وسط البلد، وأن هذه أيضا منطقة بها عدد كبير من القيود المفروضة على تنفيذ الولاية، فإن إعادة تركيز جهود البعثة على شمال مالي من شأنه أن يحقق الاستخدام الأمثل للموارد، مما يسمح للبعثة المتكاملة بتلبية الاحتياجات المتزايدة لحماية المدنيين في منطقتي غازو وميناكا على نحو أفضل مقارنة بالخيار 2 (أ). بيد أن الانخفاض الكبير في الوجود النظامي والمدني للبعثة في وسط البلد قد يؤدي إلى توسع الجماعات المسلحة المتطرفة وما يصاحب ذلك من تدهور في الحالة الأمنية في المنطقة، التي تشكل حلقة وصل حاسمة بين شمال مالي وجنوبها. ولن يعود بوسع عنصر الشرطة التابع للبعثة المتكاملة دعم جهود بناء القدرات في الموقع، وسيؤثر تضائل إمكانية وصول البعثة تأثيرا سلبيا على فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، فضلا عن رصد حالة حقوق الإنسان. ولن تتمكن البعثة من دعم قوات الدفاع والأمن المالية خارج وحداتها المعاد تشكيلها في الشمال. وأخيرا، إذا نفذ هذا الخيار خلال الفترة الانتقالية، فإنه سيقوض بشكل خطير قدرة البعثة على دعم العملية الانتخابية.

جيم - الخيار 3: سحب الوحدات النظامية والتحول إلى بعثة سياسية خاصة

- 78 - في حالة عدم الوفاء بالبارامترات الرئيسية لعمل البعثة في إطار ولايتها الحالية، ينبغي النظر في انتقالها إلى بعثة سياسية خاصة. ومن شأن التنسيق الوثيق مع قوات الدفاع والأمن المالية أن يساعد على ضمان ألا يؤدي انسحاب الأفراد النظاميين إلى خلق فراغ أمني قد تستخدمه الجماعات المتطرفة للسيطرة على جزء متزايد من مالي. ومن ثم فإن الإسراع الشديد في تنفيذ الأحكام الأمنية للاتفاق سيكون أكثر أهمية.
- 79 - وفي غياب عنصر نظامي، لن تتمكن البعثة من الإبقاء على وجود مدني خارج باماكو، بسبب بيئة التهديدات غير المتناظرة. وبذلك ستعزز وجودها في باماكو وستتمكن من مواصلة تقديم الدعم لعمليات الحوار السياسي والمصالحة؛ وبناء القدرات من أجل الإدارة السليمة؛ ورصد حالة حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها؛ وتشجيع إعادة بسط سلطة الدولة. وستكون هناك حاجة إلى وحدة حراسة للقوة لتوفير الأمن للأفراد المدنيين المتبقين في باماكو، وسيتوقف حجمها على شكل المساعي الحميدة للبعثة واحتياجاتها. ولن تتمكن البعثة السياسية الخاصة من تقديم الدعم التشغيلي لقوات الدفاع والأمن المالية.
- 80 - وبموجب هذا الخيار، ستخفض التكلفة البشرية والمالية للبعثة بصورة كبيرة. بيد أنه من المرجح أن يؤدي ذلك إلى تدهور خطير في الوضع الأمني في مالي. وستزداد الحوادث المتعلقة بحماية المدنيين وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان زيادة كبيرة، كما أن إمكانية وصول الجهات الشريكة في المجالين الإنساني والإنمائي، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري، ستتضاءل بشكل كبير.
- 81 - وتجدر الإشارة إلى أن بعض المخاطر الاستراتيجية الرئيسية التي تواجه مالي تقع خارج نطاق ولاية البعثة. وتقتض الخيارات قبل كل شيء أن قوات الدفاع والأمن المالية والجماعات المسلحة الموقعة ستجج، في أبعادها الأمنية والسياسية، في احتواء تهديد الجماعات المتطرفة. ومع ذلك، لا يمكن استبعاد زيادة توسع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، لا سيما إذا انهار الاتفاق. وعلاوة على ذلك، فإن الرد الفعال على تهديد الجماعات المتطرفة سيتطلب تعزيز التعاون ليس فقط بين مالي وجيرانها ولكن أيضا بين بلدان الساحل وبلدان خليج غينيا.

سادسا - ملاحظات

- 82 - بعد عشر سنوات من اندلاع الأزمة في مالي، لا تزال الحالة في البلد تبعث على القلق العميق. وكما هو موضح في نتائج الاستعراض، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها السلطات المالية المتعاقبة، بدعم دولي هائل، استمر تزايد تعقيد الأزمة. وقد توسع العنف، الذي تركز في البداية في الشمال، تدريجيا ليشمل مساحات شاسعة من البلاد. وقد تسبب في أزمة إنسانية معقدة، بما في ذلك تشريد أكثر من 400 000 شخص وزيادة عدد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية زيادة كبيرة، فضلا عن الانتهاكات والتجاوزات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان. ولقي آلاف المدنيين حتفهم. وقد تصافر الإرهاب والنشاط الإجرامي والعنف بين المجتمعات المحلية وداخلها للحد من إمكانية حصول السكان على الخدمات الأساسية الشحيحة أصلا، وتدمير سبل العيش والبنية التحتية، وتمزيق النسيج الاجتماعي.
- 83 - والوضع السائد هو نتيجة النقاء عوامل متعددة. وفي حين أن بعض هذه العوامل مرتبط بالتطورات الأمنية الشاملة في منطقة الساحل والمنطقة الأوسع نطاقا، فمن الواضح أيضا أن تأثيرها كان يمكن تخفيفه بشكل كبير لو لم تكن البلاد تواجه أوجه قصور خطيرة وطويلة الأمد في الحوكمة. ولا بد من التصدي لأوجه

القصور هذه بحزم. وتقدم التوصيات التي طرحتها الجلسات الوطنية لإعادة التأسيس في عام 2021 مسارات عمل مفيدة للغاية، لا سيما لإعادة بسط سلطة الدولة. وأرحب بخطوات المتابعة التي اتخذتها السلطات المالية في هذا السياق، ولا سيما اعتماد إطار لإعادة بناء الدولة، والتعهد بالتزام منظومة الأمم المتحدة بمساعدة الجهود الجارية، بما في ذلك بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اللذين وضعا على مر السنين صكوكا بشأن الحكم تعد مالي طرفا فيها.

84 - ويشكل اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام 2015 عنصرا حاسما في خطة الإصلاح التي تهدف إلى تجديد العقد الاجتماعي وترسيخ الاستقرار. وفي حين أحرز تقدم في المضي قدما ببعض أحكامه، فإن التأخيرات في السياق الحالي في مالي تأتي بتكلفة باهظة للبلد وشعبه على حد سواء. ويتحتم على الأطراف أن تجدد التزامها بالسعي الدؤوب لتحقيق عملية السلام. وسيكون إتمام الانتقال السياسي ضمن الجداول الزمنية المتفق عليها مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على نفس القدر من الأهمية للسماح للمؤسسات الشرعية بالمضي قدما في إصلاحات الحكم المطلوبة، وسيؤسر حشد الدعم الذي تحتاجه مالي في هذه المرحلة. وأحث السلطات على مواصلة السير على هذا الدرب وبناء أوسع توافق ممكن في الآراء بشأن الإصلاحات السياسية والمؤسسية. وأخيرا، ستظل الجهود المتواصلة لتنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط البلد ذات أهمية قصوى.

85 - وفي الأشهر القليلة الماضية، كثفت السلطات المالية عملياتها العسكرية في أجزاء من البلد. وتشكل هذه العمليات عنصرا حاسما في الجهود الرامية إلى معالجة انعدام الأمن، ولكنها لا يمكن أن تسفر عن نتائج دائمة إلا إذا نفذت بما يتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وشكلت جزءا من استجابة أوسع نطاقا تعالج الأسباب الجذرية الكامنة وراء العنف وعدم الاستقرار. كما تقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتعزيز مساعدتها للسلطات المالية في جهودها الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وضمان المساءلة، بما في ذلك عن طريق تعزيز دعم بناء القدرات. وفي هذا السياق، يظل رصد حقوق الإنسان ذا أهمية حاسمة. ويجب أن تكون البعثة المتكاملة قادرة على تنفيذ ولايتها في مجال حقوق الإنسان بفعالية، وأتطلع إلى التعاون الكامل من جانب السلطات المالية، لا سيما فيما يتعلق بإمكانية الوصول.

86 - وعندما قرر مجلس الأمن نشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في مالي، كان الهدف هو مساعدة دولة مالي على استعادة شرعيتها وبسط سلطتها على جميع أراضيها لحماية سكانها وضمان ألا تصبح أراضيها قاعدة للنشاط الإرهابي. وبينما ظهرت ديناميات جديدة وتغير الهيكل الأمني الذي ساد لدى نشر البعثة المتكاملة، فإن الهدف العام لوجود الأمم المتحدة في مالي لا يزال مهما اليوم كما كان قبل عقد من الزمن. بل إنه قد أصبح أكثر إلحاحا بسبب احتياجات الحماية الهائلة لعدد لا يحصى من المدنيين، ومتطلبات الدعم للعمليات السياسية الجارية، ومركزية مسار البلد لتحقيق الاستقرار في منطقة الساحل الأوسع نطاقا. وينبغي ألا يدخر أي جهد لتفادي تجدد دورة عدم الاستقرار السياسي وزيادة تدهور الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية، وهو أمر لا يمكن استبعاده، لا سيما إذا انهار الاتفاق أو تأجلت الانتخابات إلى أجل غير مسمى.

87 - وقيم الاستعراض تطور الحالة منذ أن أذن مجلس الأمن لأول مرة بعملية متعددة الأبعاد لحفظ السلام في مالي. وعلى نحو ما طلبه المجلس في القرار 2640 (2022)، سعى الاستعراض إلى تحديد البارامترات اللازمة لاستمرار البعثة المتكاملة في العمل والنهوض بأولوياتها الاستراتيجية. ويشكل احترام البارامترات التي أبرزت في الفقرات من 61 إلى 64 أعلاه أمرا أساسيا لتهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ الولاية

بفعالية. ويوضح كل خيار من الخيارات الثلاثة المبينة ما يمكن أن تقدمه البعثة بشكل واقعي اعتمادا على الموارد المتاحة لها وعلى افتراض أنها ستتلقى المستوى المناسب من التعاون والالتزام من السلطات المالية. وعلى الرغم من أن السلطات المالية لا تقلل من مساهمة البعثة المتكاملة في السلام والاستقرار في البلد، إلا أنها أعربت عن توقعاتها بدعم أمني أقوى منها. وقد يرغب المجلس في تقييم تطور الحالة على أرض الواقع في ضوء هذه البارامترات في الأشهر المقبلة عند البت في مستقبل البعثة المتكاملة. ويؤكد السياق الحالي في مالي أن العمل كالمعتاد لا ينبغي أن يكون خيارا.

88 - وستستمر جهود تشكيل القوات لتحل محل الوحدات المغادرة، التي يبلغ مجموعها حوالي 2 000 فرد، بحيث تحتفظ البعثة بالمستوى الحالي من القدرة على تنفيذ ولايتها على النحو المحدد في قرار مجلس الأمن [2640 \(2022\)](#). وأدعو الدول الأعضاء إلى دعم البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة التي أعربت عن استعدادها للانتشار في مالي وتحتاج إلى المساعدة في بناء القدرات. وبالتوازي مع ذلك، ستجري إدارة عمليات السلام، في الربع الأول من عام 2023، دراسة مشتركة للقدرات العسكرية وقدرات الشرطة تحدد بدقة أكبر الاحتياجات من الأفراد النظاميين المقترحة في هذا التقرير للخيارين 1 و 2 وتساهم في إثراء مناقشات تجديد الولاية في حزيران/يونيه. وسيستمر أيضا بذل الجهود للتخفيف قدر الإمكان من التحديات الحالية المتعلقة بالقدرات وزيادة مساهمة البعثة إلى أقصى حد في تحسين الأمن، دعما للسلطات المالية. وسأواصل تقديم تقارير عن تنفيذ ولاية البعثة المتكاملة ومستوى الوفاء بالبارامترات المبينة في هذا التقرير.

89 - ولقد تحقق تأثير البعثة المتكاملة خلال وجودها المستمر منذ عقد من الزمن في مالي بتكلفة بشرية باهظة للغاية: فقد قتل 165 من حفظة السلام وجرح 687 منهم بسبب الأعمال العدائية منذ تموز/يوليه 2013. ولا توجد عبارات للتعبير عن امتناننا لأولئك الذين ضحوا بحياتهم من أجل السلام والاستقرار في مالي. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب أيضا عن تضامن الأمم المتحدة مع شعب مالي وسلطاته إزاء جميع المصاعب التي مر بها بلدهم. وأشكر جميع الشركاء الذين واصلوا، على مدى هذه السنوات وفي ظل ظروف صعبة، دعم البعثة المتكاملة.

المرفق

أولويات وتوقعات حكومة مالي فيما يتعلق بالاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

أولا - مقدمة

إن اندلاع الأزمة في مالي في عام 2012، في أعقاب تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي في ليبيا، تطلّب من المجتمع الدولي توحيد جهوده لمساعدة البلد.

وقد تجلّت تعبئة المجتمع الدولي في نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في الوقت المناسب في 1 تموز/يوليه 2013، وذلك أساسا لدعم جهود السلطات المالية الرامية إلى إعادة إرساء وجود الدولة وسلطتها في جميع أنحاء مالي وحماية السكان المدنيين.

وانطلاقا من هذا الغرض الأولي الذي يركز على الأمن، تطورت ولاية البعثة المتكاملة على مدار تجديدها السنوي للتركيز على العملية السياسية، بما في ذلك، منذ عام 2015، دعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر.

وبعد عشر سنوات تقريبا من نشر البعثة، تظل الحالة الأمنية في الواقع متدهورة. وما فتئت السلطات المالية والشعب المالي، فضلا عن بعض القادة الأفارقة، يثيرون تساؤلات بشأن فعالية بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام هذه ويطالبون بتغيير مبدأ عمليات الأمم المتحدة للسلام في أفريقيا. ويتعلق الكثير من الانتقادات الموجهة إلى البعثة المتكاملة بالدور الذي تضطلع به في مجال "حفظ السلام"، في سياق يلزم فيه إحلال السلام بدلا من حفظه.

وسيكون هذا الاستعراض الاستراتيجي للبعثة المتكاملة معيبا إذا ما انطلق من فرضية بعثة لتحقيق الاستقرار تستند إلى النموذج الحالي، دون أي ابتكار. ووفقا للنطاق الحالي لنشر البعثة المتكاملة فإنها بمثابة بعثة لتحقيق الاستقرار، استنادا إلى المفهوم التقليدي لبعثة حفظ السلام، التي لا تشارك في مكافحة الإرهاب.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن قرر، بموجب قراره 2640 (2022) المؤرخ 29 حزيران/يونيه 2022، تمديد ولاية البعثة المتكاملة حتى 30 حزيران/يونيه 2023، ورحب باقتراح الأمين العام بإجراء استعراض داخلي للبعثة، دون المساس بتنفيذ ولايتها الحالية وما يتخذه مجلس الأمن من قرارات في المستقبل، وطلب إحالة هذا الاستعراض في موعد أقصاه 13 كانون الثاني/يناير 2023.

وتوفر النصوص التي تنظم الإجراءات التي يتعين اتباعها في عملية صنع القرار في مجلس الأمن، فضلا عن الممارسة الفعلية، إطارا لتأثير الدول غير الأعضاء في هذه الهيئة التابعة للأمم المتحدة أثناء اتخاذ القرارات، بما في ذلك القرارات التي تؤثر على البلد المضيف. إن اتخاذ القرار 2640 (2022) في 29 حزيران/يونيه 2022، الذي يجدد ولاية البعثة المتكاملة على الرغم من التحفظات القوية التي أعربت عنها مالي بشأن بعض الأحكام، يوضح المجال المحدود للمناورة المتاح لبلدنا فيما يتعلق بمضمون القرارات المتعلقة بالبعثة المتكاملة.

وبالتالي، فإن الاستعراض الاستراتيجي يتيح لحكومة مالي فرصة لتحديد أولوياتها الوطنية مباشرة بشأن المسائل التشغيلية، بما في ذلك توقعاتها فيما يتعلق بتنفيذ ولاية البعثة المتكاملة.

ثانيا - توقعات حكومة مالي

إن المبادئ وقواعد الاشتباك المتبعة فيما يخص عمليات الأمم المتحدة للسلام لا تسمح بنشر قوات مقاتلة لمحاربة الإرهابيين. ومع ذلك، تعمل البعثة في بيئة تتسم بهجمات إرهابية غير متناظرة ضد قوات الدفاع والأمن المالية وحفظه السلام والمدنيين، وهو ما يبرر تغيير موقف البعثة المتكاملة من أجل الوفاء بولايتها على النحو الواجب.

وتستدعي هذه الحالة مساهمة كبيرة من البعثة المتكاملة في مجالات إعادة بسط سلطة الدولة، والأمن، والمصالحة، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، والإصلاحات السياسية والمؤسسية، والاستفتاء والعمليات الانتخابية، لضمان العودة إلى نظام دستوري سلمي وآمن.

1 - الحالة الأمنية

تطلب حكومة مالي إلى البعثة المتكاملة القيام بما يلي:

- أن تفهم أن الشعب المالي يتوقع منها أن تعطي أولوية قصوى للجانب الأمني من ولايتها، وهو شرط أساسي لتنفيذ المكونات الأخرى لمهمتها في مالي، بما في ذلك تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد.
- أن تغير موقفها الساكن وتخرج من المعسكرات وتتخبط في أعمال ودوريات هجومية، لا سيما في إطار مهمتها المتمثلة في حماية المدنيين أو في حالة وجود تهديدات حقيقية ووشاية ومباشرة لأفرادها أو مرافقها أو معداتها، دعما للقوات المسلحة المالية. وسيساعد اتخاذ هذا الموقف الدينامي الرادع في سبيل دعم القوات المسلحة المالية على الحد من تحركات وأعمال المنظمات الإجرامية المسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات الإرهابية. ولتقييم مدى تنفيذ هذه المهمة ذات الأولوية من ولاية البعثة، سيكون من الضروري إجراء تقييم سنوي لكل وحدة (عدد الدوريات المضطلع بها، والمواقع، والمعدات، والعتاد). وسيكون من المهم أيضا أن تنظر قوة البعثة المتكاملة بعناية في الصعوبات التشغيلية الناجمة عن المحاذير المتعلقة بشروط الاشتباك التي تفرضها بعض الوحدات، التي تتلقى تعليمات تشغيلية في الواقع من عواصمها بدلا من قائد قوة البعثة المتكاملة، على أن ذلك كله يحد من فعالية البعثة.
- أن تساهم بشكل أكبر في الأمن العام للقواعد التي يشترك في استخدامها كل من البعثة المتكاملة والقوات المسلحة المالية، بدلا من الاقتصار على حماية قواتها الخاصة. وسيشمل ذلك، على وجه الخصوص، تشييد بنية تحتية للحماية السلبية، بما في ذلك المناطق المشتركة والمراقبة الإلكترونية، مما سيوسع نطاق الحماية لتشمل المجتمعات المحلية المتاخمة لمواقع البعثة المتكاملة في إطار تنفيذ حكم "حماية المدنيين" في ولاية البعثة.
- أن تعقد اجتماعات تخطيط مشتركة مع القوات المسلحة المالية، بما في ذلك على المستوى التشغيلي القائم على الاحتياجات، لكي تتمكن قوات البعثة المتكاملة ووحدات الشرطة من المساعدة في تأمين المناطق التي حررتها القوات المسلحة المالية، وحماية السكان المدنيين وتهيئة الظروف اللازمة لعودة الإدارة والخدمات الاجتماعية الأساسية في هذه المناطق.

- أن تدعم بناء قواعد آمنة للقوات المسلحة المالية من أجل تعزيز الربط الإقليمي الضروري لاستعادة الأمن.
 - أن تعزز دعمها للقوات المسلحة المالية من حيث حصص الإعاشة والوقود والنقل/اللوجستيات والإجلاء الطبي.
 - أن تتبادل المعلومات الاستخباراتية مع القوات المسلحة المالية، بما في ذلك نتائج رحلات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع بالطائرات أو الطائرات المسيّرة، وتقارير مهام الاستطلاع الأرضي وتحليل التهديدات.
 - أن تنسق أعمالها على الصعيدين السياسي والتشغيلي مع السلطات المالية المختصة.
 - أن تؤكد وتسلط الضوء في تقاريرها المقدمة إلى مجلس الأمن على الإجراءات الإيجابية التي تقوم بها بالتعاون مع السلطات المالية، فضلا عن التقدم الذي أحرزته قوات الدفاع والأمن المالية، من أجل تغيير سرد وتصور بعض الدول الأعضاء ومسؤولي الأمم المتحدة.
- ومن الأفضل أن تمتنع البعثة المتكاملة عن القيام بما يلي:
- التركيز على القضايا التي تقوض السلامة الإقليمية لمالي وتعرض وحدتها الوطنية وتماسكها للخطر، وذلك على سبيل المثال من خلال التركيز على القضايا العرقية أو الإقليمية أو الدينية، بما في ذلك تسييس قضية حقوق الإنسان واستغلالها. فاتباع هذا النهج من قبل البعثة المتكاملة لا يعزز المصالحة الوطنية ويروج للفكرة القائلة بأن بلدنا يمر بأزمة مستمرة. ويجب على الأمم المتحدة أن تقوم بترشيد الآليات المشاركة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها كجزء من إدارة الأزمة في مالي عن طريق إدراج تقاريرها في التقرير الفصلي للأمين العام (الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والمذكرة الفصلية للبعثة المتكاملة بشأن اتجاهات انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في مالي، والخبير المستقل).
 - إعطاء الشعب المالي انطباعا بأنه جزء من التحديات المعقدة والمتعددة التي يواجهها البلد؛ فينبغي للبعثة أن تتخذ مبدأ توجيهيا مفاده أنه يجب عليها دائما أن تعتمد نهجا ببناء في المساعدة على حل المشاكل.
 - التصرف كقاض يتعامل مع متهم - ألا وهو مالي. فيجب أن يتغير هذا الموقف إذا أريد للبعثة المتكاملة أن تستعيد ثقة الشعب المالي وسلطاته، التي يعد تعاونها ضروريا لتنفيذ ولاية البعثة.
 - العمل كبديل للدولة؛ فينبغي لها بدلا من ذلك أن تتشاور مع حكومة مالي قبل تقديم أي دعم للمشاريع أو الأنشطة المتصلة باتفاق السلام والمصالحة.

2 - الحالة السياسية

فيما يتعلق بالانتقال السياسي، تود الحكومة أن تقوم البعثة المتكاملة بمواءمة أنشطتها مع أولويات الحكومة، التي تعكس التطلعات العميقة لشعب مالي، على النحو الذي أعرب عنه على نطاق واسع خلال الجلسات الوطنية لإعادة التأسيس وعلى النحو المبين في خطة عمل الحكومة، بما في ذلك ما يلي:

- تعزيز الأمن في جميع أنحاء الإقليم الوطني؛
- الإصلاح السياسي والمؤسسي؛
- تنظيم انتخابات عامة؛
- تعزيز الحكم الرشيد واعتماد ميثاق بشأن الاستقرار الاجتماعي.
- وينبغي أن يتناول هذا الدعم الأولويات الرئيسية التالية:
- الإصلاحات السياسية والمؤسسية كجزء من إعادة بناء الدولة؛
- بذل المساعي الحميدة لتحقيق توافق واسع في الآراء بين الطبقة السياسية والمجتمع المدني حول هذه الإصلاحات الأساسية لتحسين الحكم في البلاد؛
- التنظيم الفني والمادي واللوجستي والمالي للاستفتاءات والانتخابات؛
- دعم الآليات الإقليمية والدولية لمراقبة تنفيذ الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية.
- وفيما يتعلق باتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر، تطلب الحكومة الدعم من البعثة المتكاملة لما يلي:
- عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك إعادة إدماج 26 000 من المقاتلين السابقين على النحو المتفق عليه؛
- إصلاح قطاع الأمن، وهو مشروع واسع النطاق يشمل عدة جوانب، وهي: التدريب، والبنية التحتية، وتعزيز الشبكة الأمنية، والمعدات، والخفارة المجتمعية، والحكم الرشيد، وإدارة الخدمات والإشراف عليها؛
- تنفيذ مشاريع محددة مخطط لها في منطقة التنمية الشمالية؛
- إصلاح نظام العدالة (التدريب، ومراجعة النصوص، والبنية التحتية، واللوازم والمعدات)؛
- عملية المصالحة، من خلال لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة وفروعها المحلية؛
- إعادة نشر الوحدات المعاد تشكيلها من القوات المسلحة المالية؛
- إعادة بسط سلطة الدولة في المناطق الشمالية، إلى جانب صيانة الطرق وبناء الجسور على الطرق التي تستخدمها البعثة المتكاملة بانتظام.

3 - تحقيق الاستقرار في وسط مالي

- اعتمدت حكومة مالي استراتيجية شاملة لتحقيق الاستقرار في وسط مالي في آب/أغسطس 2022. ولتنفيذ هذه الاستراتيجية، تتوقع حكومة مالي دعماً من البعثة المتكاملة لما يلي:
- حماية المدنيين ومساعدتهم؛
 - الحد من العنف القبلي؛
 - إعادة إرساء سلطة الدولة ووجودها واستعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية؛

- عمليات نشر وتأمين القوات المسلحة المالية؛
 - مكافحة الإفلات من العقاب وحماية حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة المجتمعية.
- وتتمثل الأولوية الاستراتيجية الثانية للبعثة المتكاملة في تيسير تنفيذ الجهات الفاعلة المالية لاستراتيجية سياسية شاملة لحماية المدنيين والحد من العنف القبلي وإعادة إرساء وجود الدولة وسلطانها وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية في وسط مالي.
- ولذلك، من المتوقع أن تقوم البعثة المتكاملة بما يلي:
- التأكد من أن جميع إجراءاتها تشكل جزءاً من استراتيجية تحقيق الاستقرار وخطة العمل ذات الصلة للفترة 2022-2024، في ظل التنسيق الجيد؛
 - دعم الإجراءات المنصوص عليها في خطة العمل لاستراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط مالي من حيث صلتها بعودة ممثلي الدولة وتدابير الدعم ذات الصلة؛
 - دعم تطوير البنية التحتية العسكرية لقوات الدفاع والأمن وفقاً لخطة العمل لاستراتيجية تحقيق الاستقرار في وسط مالي (الركيزة 1).

4 - تقديم الدعم للمساعدة في تحقيق الاستقرار في منطقة ليبتاكو - غورما

لم تعد مالي عضواً في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي انتشرت قواتها في منطقة ليبتاكو - غورما. ولا تغطي ولاية البعثة المتكاملة سوى إقليم مالي. ولذلك، يجب أن تواصل البعثة المتكاملة تقديم الدعم اللوجستي والوقود والحصص الغذائية وعمليات الإجلاء الطبي والاستخبارات إلى القوات المسلحة المالية في عملياتها في منطقة ليبتاكو - غورما، بما في ذلك عن طريق المشاركة في الخطة التشغيلية لمكافحة الإرهاب.

بيد أن مالي لا تزال منفتحة على التعاون الثنائي وغيره من التجمعات المحتملة مع البلدان المجاورة المعنية. ولذلك، فإن مالي لا تعارض دعم الأمم المتحدة لبلدان أخرى في المنطقة.

5 - الشراكة

أنشأت الحكومة مننديات للمشاورات السياسية والتقنية، وذلك من أجل إدارة علاقاتها الوظيفية مع البعثة المتكاملة. وتبين النتائج التي أسفرت عنها هذه الآليات الفائدة التي تحقّقها في مجال تحسين الاتصال بين الحكومة والبعثة المتكاملة.

وتطلب حكومة مالي الاستعانة بمننديات التشاور هذه لمناقشة وحل أي مسائل قد تنشأ، قبل أي تواصل مع الجمهور، من أجل تعزيز الثقة والتعاون والشراكة بين الحكومة والبعثة المتكاملة.

ومن المهم أن تفهم الأمانة العامة للأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن أن مالي، خلافاً للبيانات التي أدلى بها في وسائل الإعلام والمذكورة في تقارير الأمين العام، لا تعوق بأي حال من الأحوال تنفيذ ولاية البعثة. وقد كفلت التدابير التي اتخذتها الحكومة في أعقاب الحادث الخطير الذي دخل على إثره 49 جندياً بصورة غير قانونية من كوت ديفوار وجود آلية فعالة للتخطيط لتناوب القوات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإشراف على رحلات البعثة المتكاملة، التي تتطلب الآن إذناً مسبقاً من سلطات الطيران

المختصة، هو جزء من إدارة المجال الجوي لمالي. ومن المتوقع أن نقي البعثة المتكاملة بالتزاماتها بالامتثال للقواعد والإجراءات المتفق عليها. ونقع على عاتق البعثة مسؤولية كفالة اتباع جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لهذه الإجراءات.

وتشدد الحكومة على أن الدوائر المعنية في مالي تعمل على ضمان الامتثال لاتفاق مركز القوات في جميع المسائل المتعلقة بالعلاقات الوظيفية مع أفراد البعثة، ويتوقع من جميع موظفي البعثة بدورهم الامتثال لهذا الاتفاق وكذلك للقوانين الوطنية السارية.

وتؤدي الوساطة الدولية دورا هاما في تيسير ودعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة. ومع ذلك، يجب أن يفهم الوسطاء الدوليون أن تنفيذه هو في المقام الأول مسؤولية الأطراف المالية. ولذلك، من الضروري أن يفهم الوسطاء الدوليون أن دورهم يتمثل في تقديم الدعم والمشورة والتيسير، وأنهم يسيئون إلى هذا الدور عند إعطائهم الانطباع بأنهم يحلون محل الأطراف المالية أو يفرضون إرادتهم عليها أو يضعون البلد تحت الوصاية. ويظل المالئون، على الرغم من وضعهم الهش، مخلصين جدا لسيادة بلدهم واستقلاله وسلامته الإقليمية. ويجب على جميع شركاء مالي احترام هذا المنطلق في تعاونهم مع الحكومة المالية، التي هي بمثابة ممثل وحامي إرادة الشعب المالي.

وتضطلع البعثة المتكاملة، تمشيا مع طابعها المتعدد الأبعاد، بدور في تعزيز الاقتصاد الوطني لمواجهة تحدي التنمية الاقتصادية. وتحقيقا لتلك الغاية، من المهم أن تشجع بعثة الأمم المتحدة شراء المنتجات المحلية والاستعانة بالخبرات المحلية والجهات الوطنية المقدمة للخدمات، وفقا للأحكام ذات الصلة التي تكررهما الجمعية العامة كل عام في القرار المتعلق بميزانية البعثة المتكاملة. ويجب الحفاظ باستمرار على توافق أفضل بين الأهداف التي يتعين أن تحققها البعثة ككل والوسائل المستخدمة لتحقيقها.

وتعلق حكومة مالي أيضا أهمية خاصة على توظيف البعثة للموظفين المحليين وتتساءل عن استمرار شغور العديد من الوظائف المحلية، على الرغم من أنها تشكل جزءا من ملاك موظفي البعثة.

وفيما يتعلق بالقوام النظامي للبعثة المتكاملة، ودون المساس بالاتفاق على نشر 1 000 من القوات التشادية الإضافية، فإن الحكومة غير مقتنعة بالحاجة إلى زيادة أخرى في الحد الأقصى المأذون به في هذه المرحلة.

وتتوقع الحكومة المالية أيضا أن تؤدي الشراكة الوظيفية مع البعثة إلى إنجاز أشغال وبنى تحتية مستدامة. وينبغي، في جملة أمور، تشييد مباني البعثة بمواد مستدامة بدلا من المباني الجاهزة والحاويات القصيرة الأجل؛ وينبغي أن يشمل ذلك أيضا بناء أو إصلاح البنية التحتية للطرق، ولا سيما الطرق التي كثيرا ما تستخدمها قوافل البعثة المتكاملة.

وبالمثل، يتوقع من البعثة أن تدعم صيانة وإصلاح البنية التحتية للمطارات التي تستخدمها، ولا سيما مدارج المطارات ومهابط الطائرات الإقليمية، التي تتعرض لأضرار منتظمة لأنها لا تصلح للطائرات الثقيلة التي تستخدمها البعثة. وفيما يتعلق بإجراءات أمن المطارات، يطلب من موظفي البعثة الامتثال لتوجيهات وأوامر أفراد الأمن، وتوجيه انتباه وزارة الخارجية إلى أي طلبات لديهم.

وتتوقع حكومة مالي أيضا أن تكون مواقع البعثة مجهزة للإمداد بالطاقة المتجددة. وستصبح مختلف هذه الأشغال، المقرر إنجازها لصالح البعثة، إرثا بَنَاء بعد رحيل البعثة سيساعد على تعزيز الروابط بين البعثة والبلد المضيف.

ويجب على البعثة المتكاملة اتخاذ تدابير داعمة لتعزيز جهود الدولة الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب من خلال إعادة إرساء نظام العدالة الجنائية في المناطق المتأثرة بالنزاع.

وفي هذا الصدد، من المهم أيضا أن تركز البعثة جزءا من جهودها على مكافحة الجماعات الإرهابية المسلحة، من خلال تقديم دعم قوي لدوائر التحقيق القضائي والملاحقة القضائية، لتمكينها من مقاضاة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، من بين جرائم أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على البعثة أن تواصل دعم بلدنا في جهوده الرامية إلى إعادة الإدارة إلى المناطق التي أجبرت على مغادرتها، مما جعل من الصعب على السكان الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويجب أن تسهم في تعزيز الحوار الاجتماعي والسلام والمصالحة.

وأخيرا، تود حكومة مالي أن ترى تغييرا في إطار التشاور الرفيع المستوى بين الحكومة والبعثة المتكاملة، الذي أنشئ في البداية لإدارة تناوب القوات والعلاقات الوظيفية، بحيث يشمل متابعة البنود المتفق عليها مع الأمم المتحدة. ويمكن تسمية هذا المنتدى الجديد باسم "لجنة تنسيق ومتابعة التوصيات المشتركة المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي والعلاقات الوظيفية بين حكومة مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي".

وفي الختام، تتوقع حكومة مالي ألا يكون هذا الاستعراض مجرد استعراض آخر، بل أن تؤدي التوصيات المنبثقة عنه، إذا ما أقرها مجلس الأمن، إلى جعل البعثة المتكاملة أكثر ملاءمة لبيئتها وأكثر قدرة على الاستجابة لتوقعات "عملها" الرئيسي، البلد المضيف، لما فيه مصلحة الشعب المالي.

كولوبا، 4 كانون الأول/ديسمبر 2022